

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

من إعداد :

• رواق حنين

• حفاف خولة

تحت عنوان:

أثر الإصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية في الجزائر

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	د. بوتيارة عنتر
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	د. بيسار عبد الحكيم
مناقشا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	د. زيتوني كمال

السنة الجامعية: 2022/2021



شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه
الصادق الأمين وعلى صحابته
الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أ ما بعد:
نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا ومباركا على هذه النعمة الطيبة
والنافعة نعمة العلم والبصيرة.
ويشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخاص،
إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة وساهم في تذليل
ما واجهتنا من صعوبات ونخص
بالذكر: الأستاذ بيصار عبد الحكيم المشرف على المذكرة،
الذي لم ييخل علينا
بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة طوال فترة إنجاز هذه المذكرة،
أيضا جزيل
الشكر موصول أيضا إلى كل اساتذة العلوم الاقتصادية
وصلى الله على محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

رواق حنين *** حفاف خولة



اهداء

ها أنا ذا وصلت إلى نهاية مشواري في هذا الحلم، لأبتدئ من جديد حلماً آخر ينتظرنى...
انتهت لحظات مسيرتي الجامعية، لحظات عشت فيها الكثير
من المواقف والظروف منها ما هو جميل ومنها ما هو سيئ،
ومرت أيام لظالما اشعرتنا بالملل والعجز ومحطات صعبة واجهتنا الا اننا أكملنا
حلمنا ومسيرتنا واستمرينا بطاقات متجدده لنكمل هدفنا المنشود والذي طالما تمنينا إكماله ..
يوم التخرج اليوم الفارق في حياتي، يومي المنتظر الذي أجني فيه ثمرة السنوات الماضية ..
إلى من كان معي في كل لحظه إلى من دعوته واجاب ووثقت به واكرمني إلى خالقي
ربي الحمد لك على كل النعم على الوصول والتمام الحمد لله ..
و إلى من علمني كيف يمكنني ان أحقق ما أريد وأن بإمكانني أن أفعل ما أريد
إلى من وثق بي في كل لحظات اليأس وقال أنني أستطيع إلى من حملت إسمه
وأتمنى أن يحمل فخراً عظيماً أقدمه اليه إلى أبي الغالي (رواق اسماعيل)
أهدي ثمرة جهدي الى من حملتني بأحشائها الى من حضنتني بحنانها الى التي دعت
لي بصلاتها وسهرت لراحتي امي (حورية ديلمي) اطال الله بعمرها
الى القلوب الطاهرة النقية الى رياحين حياتي إخوتي (نسرین عبد الرحمان صهيب محمد طه سجود
شكراً لنفسي مرة لأنني لم أنهار بسبب ما تفعله الحياة بي.
شكراً لنفسي مرة أخرى لأنها حين تعرف بخسارتها لشيء ما، تذهب وتجد غيره .

حنين رواق

اهداء

الحمد لله الذي وقفنا لهذا العمل المتواضع .
اتقدم بجزيل الشكر لك ل من قدم لنا يد العون من قريب او بعيد
و اخص بشكر والديا الكريمين

حفاف خولة



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	فهرس المحتويات
	إهداء
	شكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال
	فهرس الجداول
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للإصلاح المالي والسياسة المالية	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: الخلفية النظرية للإصلاح الاقتصادي كمدخل للإصلاح المالي
9	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه
18	المطلب الثاني: الإصلاح المالي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي
23	المطلب الثالث: ضرورة تطبيق الإصلاح المالي بالتزامن مع الإصلاح الاقتصادي
27	المبحث الثاني: الأسس النظرية للسياسة المالية
27	المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة المالية
33	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وأنواعها
39	المطلب الثالث: أهداف وفعالية السياسة المالية والعوامل المحددة لها
43	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الإصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: نظرة عامة عن الجهاز المصرفي في الجزائر وأهم اصلاحاته
46	المطلب الأول: تطور هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر وأهم الاصلاحات قبل 1990
51	المطلب الثاني: النظرة الجديدة واصلاح 1990

56	المطلب الثالث: الانجازات المحققة في ظل عملية الإصلاح المالي والمصرفي
59	المبحث الثاني: أثر الإصلاحات المصرفية على أداء البنوك التجارية
59	المطلب الأول: واقع البنوك الجزائرية في ظل هذه الإصلاحات
75	المطلب الثاني: تطور مؤشرات الوساطة المالية في البنوك الجزائرية بعد الإصلاحات المصرفية
82	المطلب الثالث: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل سياسات التحرير
86	خلاصة
88	الخاتمة
96	المراجع
	الملاحق

فهرس الأشكال والجداول

*فهرس الأشكال:

الصفحة	الشكل
37	الشكل 01: السياسة المالية التوسعية
38	الشكل 02: السياسة المالية الانكماشية
55	الشكل رقم 03 : اصلاحات انظام المصرفي الجزائري.
60	شكل رقم 04: الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري
77	الشكل رقم (05): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع
80	الشكل رقم (06): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2008/2017)
80	الشكل رقم (07): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2008/2017)
83	الشكل رقم (08) : مكونات النظام المصرفي الجزائري

***فهرس الجداول:**

الصفحة	الجدول
61	جدول رقم 01: أكبر 100 بنك عربي
63	جدول رقم 02: هيكل الودائع للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2006-2017
66	جدول رقم 03: هيكل القروض الموجهة للقطاع العمومي والخاص خلال الفترة 2006-2017
68	جدول رقم 04: الأهمية النسبية للودائع المصرفية إلى مجموع القروض والائتمان خلال الفترة 2006-2017
69	جدول رقم 05 : نسب الربحية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017
72	رقم 06: نسب الملاءة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017
73	جدول رقم 07: نسب السيولة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017
75	الجدول رقم (08): تطور شبكة البنوك وبعض المؤشرات المتعلقة بها للفترة 2008/2017
76	الجدول رقم (09): تطور مؤشرات الودائع بالبنوك الجزائرية للفترة 2008/2017
79	الجدول رقم (10): تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008/2017)

مقدمة

مقدمة:

مما لا شك فيه أن جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي وبصفة أساسية تعتمد بدرجة كبيرة على الجهاز المصرفي، حيث تلعب البنوك التجارية دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات الاقتصادية خاصة السياسة المالية، ومساندتها في البلدان النامية والمتقدمة، وبذلك فإنها تساهم بشكل حيوي في تصعيد وتائر التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور البنوك التجارية بتوفير بيئة اقتصادية ملائمة وصالحة لممارسة الأنشطة المختلفة من خلال رسم سياسة مالية بشكل واضح ومتناسق مع الظروف الاقتصادية السائدة للحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية وضمان تخطيها للظروف الاستثنائية والطارئة، كما تعتبر البنوك أو المصارف الركيزة الأساسية لتحقيق توجهه ومصيره وتحقيق أهدافه.

ومن ثم كان نجاحها ضرورة ملحة وتطورها شرطا أوليا، إذ أنها تساهم في تعبئة المدخرات جعلها تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين بغية استغلالها بأكثر إنتاجية، غير أن إمكانية البنوك التجارية في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية الاقتصادية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات المنتهجة، فبدون سياسة مالية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للبنوك التجارية، وبذلك تفقد إمكانية دعم المصارف التجارية لعملية التنمية الاقتصادية. يعتبر النظام المالي المصرفي أحد أهم أجزاء النظام الاقتصادي واستقرار النظام المالي مرتبط باستقرار النظام الاقتصادي، ونجاح النظام الاقتصادي ككل في وقتنا الحاضر أصبح مرهون بمدى فعالية الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية.

لا يستطيع أحد أن يتجاهل أن الاقتصاد الجزائري وعلى غرار أغلب الاقتصاديات النامية كان محلا لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بتدعيم من صندوق النقد الدولي خلال المنتصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وقد كانت السلطات الجزائرية

واعية بأهمية إصلاح القطاع المصرفي وتهيئته لتحسين أدائه ومردديته وتحسين قدرته التنافسية، بهدف علاج الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، حيث يعد الإصلاح الاقتصادي الأساس الأول للنمو والتطور الاقتصادي، وقد تبنت الدولة الجزائرية كما يبدو من خلال تتبع مراحل تطور الاقتصاد الجزائري عدة إصلاحات اقتصادية.

اشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق وانطلاقا من أهمية معرفة أثر الإصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية في الجزائر يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية : ما مدى تأثير الإصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية بالجزائر؟

وللإلمام بجميع النواحي التي يتضمنها السؤال الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأسس النظرية للسياسة المالية والإصلاح الاقتصادي والمالي ؟
- فيما تتمثل الإصلاحات المالية في الجزائر؟
- هل بلغت السياسة المالية الأهداف المرجوة منها ؟
- هل ساهمت الإصلاحات المالية في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها انطلقت الدراسة من

الفرضيات التالية :

- السياسة المالية هي أساس الإصلاح الاقتصادي والمالي لأي برنامج تنموي ترغب الدولة في تحقيقه وتنفيذه خلال فترة زمنية محددة؛
- ساهمت الإصلاحات المالية في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع الرغبة في دراسة الموضوع لعدة أسباب نذكر منها "

- جاء اختيار هذا الموضوع بحكم التخصص المدروس مالية وبنوك .
- الميول الشخصي لاختيار المواضيع التي لها علاقة بالأعمال المصرفية .

- الرغبة بمعرفة أثر الاصلاحات المالية على أداء البنوك التجارية بالجزائر .
- الاستفادة من نتائج الدراسة على الصعيد النظري والتطبيقي على حد سواء .
- إن موضوع الاصلاحات المالية موضوع ديناميكي يأخذ اهتمام الباحثين بسبب تفاقم الاختلالات التي تعاني منها البنوك الجزائرية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في عدة نقاط نذكر منها :

- التطرق لجميع الاصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر واعطاء صورة حقيقة لمدى تأثيرها على أداء البنوك التجارية.
- معرفة مدى نجاعة الاصلاحات المالية في الجزائر على أداء البنوك التجارية.

أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى ما يلي:

- اعطاء صورة عن أحدث اصلاحات السياسة المالية والمصرفية في الجزائر .
- تسليط الضوء على السياسة المالية، ومحاولة التعرف على مختلف أدواتها.
- تلخيص مضامين مختلف القوانين المنظمة لعمل البنوك التجارية بهدف تبيان الإطار التنظيمي الذي تنشط فيه البنوك التجارية في الجزائر انطلاقا من قانون النقد والقرض.

- تقييم مدى استجابة البنوك للإصلاحات البنكية من خلال دراسة أدائها وفقا لمجموعة من المؤشرات.

- تحديد أثر الاصلاحات المالية في الجزائر على أداء البنوك التجارية.

- تحليل ربحية، وملاءة، وسيولة البنوك التجارية .

الدراسات السابقة:

- دراسة اربا الله محمد: "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار " دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص التحليل الاقتصادي، 2010-2011، جامعة الجزائر، الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول النامية ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي : لا تستطيع السياسة المالية لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ما لم يتم تنسيق أدواتها مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق الأهداف المرجوة .

- **دراسة منية عبد السلام :** "أثر السياسة المالية على تقييم أداء البنوك التجارية بنك الجزائر وكالة مستغانم" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، سنة 2017 _ 2018، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، هدفت الدراسة إلى الوصول إلى معرفة أثر السياسة المالية على تقييم الأداء البنوك التجارية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن : للمعلومات المالية تأثير كبير علي تقييم الأداء المالي. لأنها تعتبر القاعدة الأساسية لبناء نظام تقييم الأداء المالي وتتميز المعلومات المالية بصحة تامة لأن التقييم يتوقف على صحة المعلومة أو خطئها وهذا ما يساعد متخذي القرار على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

- **دراسة مصطفى عيمة :** " أثر الإصلاحات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول المغاربية". أطروحة دكتوراة، تخصص تحليل اقتصادي، سنة 2021 _ 2020، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، هدفت الدراسة إلى : التعرف بالإصلاحات المالية والنقدية ودورها في اقتصاديات الدول ومن أهم النتائج المتوصل إليها : لا تستطيع الإصلاحات والسياسات المالية القيام لوحدها بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . مالم تتنافس مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق الأهداف المرجوة، لقد أدى قصور مصادر الأموال العامة عن الوفاء بمتطلبات التنمية إلى دفع معظم الدول النامية من بينها الدول المغاربية إلى السعي إلى اشتراك رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في تمويل الاستثمارات.

- **دراسة مراد جنيدي:** " الإصلاح والانعاش الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية"، وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد كمي، 2012_2013، جامعة الجزائر 3، حيث تطرق فيها الطالب كشق نظري للإطار العام والمفاهيم الأولية للاصطلاح الاقتصادي، ثم عرج بعد ذلك على برامج وتجارب الإصلاح الاقتصادي لبعض الدول النامية، حيث خص بالذكر التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي، ليختم هذه الدراسة بنمذجة العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنقدية بهدف قياس أثر هذه المتغيرات المستهدفة على النمو الاقتصادي، ليخلص أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يقع فقط على عاتق السياسات الاقتصادية فحسب، بل أنه نتيجة تضافر كافة السياسات بما فيها التجارية والاستثمارية .

- **دراسة بن محمود يونس نصيرات سهام:** " أثر اصلاحات السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية في الجزائر دراسة تحليلية"، مذكر مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، 2016 - 2017، جامعة العربي بن لمهيدي- أم البواقي، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وتوصلت الدراسة إلى أن : من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هي كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام للتعرف على الوضعية أو الأداء المالي من خلال المؤشرات المستخدمة في التقييم.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في :

- **الحدود المكانية :** دراسة أهم الجوانب الاصلاحية للنظام البنكي الجزائري ككل
- **الحدود الزمانية :** الفترة الممتدة من 1990 / 2017 والمتضمنة أهم الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة.

المنهج المتبع :

اعتمدنا في اعدادنا لهذا البحث على المنهج الوصفي، من خلال وصف وتعريف السياسة المالية والإصلاح الاقتصادي وأهم العناصر الخاصة بهما، واعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي أثناء تطرقنا لمراحل تطور السياسة المالية، وتحليل المعطيات التي تتوفر لدينا عن البحث.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الباحث عدة صعوبات أهمها:

- تضارب الاحصائيات بين هيئة وأخرى في كثير من الأحيان رغم كونهم من مواقع رسمية معتمدة .
- تشعب الموضوع واتساعه .
- تباين في احصائيات بعض القيم في نفس السنة.

هيكل الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها، يتم تقسيم البحث الى فصلين، حيث خصص الفصل الأول للإطار للإصلاح المالي والسياسة المالية، وتم تقسيمه لمبحثين، تطرقنا في المبحث الأول للخلفية النظرية للإصلاح الاقتصادي كمدخل للإصلاح المالي، وفي المبحث الثاني للأسس النظرية للسياسة المالية. أما الفصل الثاني والذي خصص لدراسة الحالة جاء بعنوان الإصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها، وتم تقسيمه هو كذلك لمبحثين، المبحث الأول خصص لاعطاء نظرة عامة عن الجهاز المصرفي في الجزائر وأهم اصلاحاته، والمبحث الثاني تم التطرق فيه لأهم الآثار المترتبة عن هذه الاصلاحات على أداء البنوك التجارية بالجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للاصطلاح المالي

والسياسة المالية

تمهيد:

تعددت المفاهيم المطروحة بشأن الإصلاح الاقتصادي إلى أنها تنص عموماً في قناة فكرية واحدة وهي أن الإصلاح الاقتصادي يعني تصحيح أساس الاقتصاد الكلي وإعادة رسم الأولويات لكي يتم توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشية يتم فيها السيطرة على ضغوط التضخم من خلال اتباع السياسات المالية حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة ودور رئيسي وذلك بفضل أدواتها المتعددة، ولقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية وانتقالها من الطور الحيادي إلى الطور التداخلي وعلى رأي الاقتصاديين للقضاء على المشاكل الاقتصادية لا تكفي آلية السوق وحدها بل يجب تدخل السياسة المالية ونتيجة ذلك أصبح للسياسة المالية مفهوم وظيفي وأصبحت ذات معنى واسع.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للإصلاح الاقتصادي كمدخل للإصلاح المالي

إن تنوع المفاهيم المعبرة على مصطلح الإصلاح الاقتصادي واختلاف منطلقاته فرض علينا الاحاطة بالمفاهيم الدالة عليه وكذا الدوافع التي أدت إليه، وكما لا يخفى علينا أنه في طيات هذه العملية هناك عوامل ومشاكل التي في حالة لم يتم حسن التعامل معها ستؤدي إلى حتمية فشل عملية الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه

أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

توجد عدة تعاريف للإصلاح الاقتصادي نذكر منها:

- **التعريف 1:** الإصلاح الاقتصادي يعني من وجهة صندوق النقد الدولي الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في الاستخدام.¹
- **التعريف 2:** يعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية، بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضطرة في معدلات النمو الاقتصادي، وهو أيضا مجموعة من السياسات والاجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى الكلي في الدولة.²

¹ راضية اسمهان خراز، دور سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدولي النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة بنك الجزائر (2011 2010) رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف 1 2010 2011 ص30

² عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للشر والتوزيع، ط2011، الجزائر، ص

• **التعريف 3:** إن مفهوم الإصلاح الاقتصادي يتضمن تحويلا لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرتها السائدة إلى صورة مغايرة وقد يتم هذا التحويل بصورة جزئية في سياسة معينة كالإصلاح الضريبي أو في قطاع من القطاعات كالإصلاح التعليمي وغيره، وقد تكون في رؤية شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع، وقد يتخذ هذا التحويل مسارات أو توجهات رئيسية ثلاثة أهمها تحريك الحاضر لكي يتطابق مع توجهات ماضية، وقد تكون حركة ترميم أو تجميل للحاضر لبعض التوجهات الراهنة في محاولة لصيانتها واستمرارها ، وقد تطلق عملية الإصلاح تغيرا استراتيجيا مغايرا نوعيا للأحوال المجتمعية الراهنة.¹

• **التعريف 4:** يعد مصطلح الإصلاح الاقتصادي من المفاهيم المرنة والتي يجمع على معنى محدد لها، وفي هذا المجال هناك العديد من التعابير والمفاهيم منها: التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي والتقويم الهيكلي والتعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي، والقاموس لا يزال يحتوي العديد من المسميات والمصطلحات، وغالبا ما يأخذ دلالاته من الظروف الاقتصادية للدولة التي تقوم بتنفيذ تغيرات اقتصادية معينة لمواجهة أزمات تعترض لتقدمها الاقتصادي، وهو ما يلخص في الدول النامية، فالإصلاحات الاقتصادية عندهم تكون كرد فعل اما استفحال أزمة اقتصادية حيث ينعكس أثرها على البيئة الاجتماعية للسكان وتهدد الاستقرار والأمن، وهذا عكس ما يحدث في البلدان المتقدمة، حيث يعتبر الإصلاح الاقتصادي عندهم وسيلة لتسريع وتيرة النمو وفتح آفاق أخرى للإبداع والتقدم العلمي والتكنولوجي، وبعبارة أخرى يمثل الإصلاح الاقتصادي عند

¹ سيساوي مراد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، 2006/2007، ص 23.

الدول المتقدمة استراتيجية لا تتوقف بينما يكون عندنا وسيلة غالبا تتوقف وشتان بين الاستراتيجية والوسيلة.¹

• **التعريف 5:** ويعرف خبراء البنك الدولي الاصلاحات الاقتصادية بأنها: "الاستجابة لصدمات خارجية والتي تنعكس في اعجاز الحساب الجاري للبلد، وتتم هذه الاستجابة خلال تخفيض الطلب على الواردات أو تحويل الانتاج نحو سلع قابلة للتصدير أو الاستعانة بالمصادر الخارجية للحصول على القروض اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار وقد يحمل مصطلح الاصلاح الاقتصادي في علاقته بدرجة تدخل الدولة في نشاط اقتصادي معين.²

• **التعريف 6:** الاصلاح الاقتصادي في جوهره هو عملية تكييف هيكلي متعدد الأبعاد ومحاورها هو التكييف مع آليات السوق المباشرة الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد من خلال الانتقال من الإدارة المباشرة إلى إدارة غير مباشرة.³

• **التعريف 7:** يشير الاصلاح الاقتصادي في معناه الواسع إلى مجموع السياسات التي تتخذها الحكومة من أجل زيادة قدرة وكفاءة الاقتصاد الوطني، أما في معناه الضيق فيشمل مجموع الإجراءات والسياسات المحددة التي تطبقها الحكومة لفترة زمنية لعلاج

¹ حاكمي بوحفص الاصلاح و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا (دراسة مقارنة الجزائر المغرب تونس) مجلة الاصلاح و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا العدد السابع جامعة وهران (الجزائر) ص 6 .

² اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، العراق، بغداد، 2002، ص 16.

³ خليل عبد القادر وبوفاسة سليمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن اطار العولمة، المواصفات والتقييم، ملتقى حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، من 4 إلى 09 سبتمبر، الجزائر، ص 4.

بعض الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي وتهيئة المناخ كزيادة

الطاقة الانتاجية للاقتصاد في اطار التعاون مع المنظمات الدولية.¹

إذا يمكن القول ان الإصلاح الاقتصادي ما هو الا عملية متكاملة ومجموعة مركبة من السياسات والاجراءات الاقتصادية والاجتماعية ، التي تهدف الى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه الى حال افضل بقصد القضاء او التخفيف على الاقل من حدة الاختلالات الاقتصادية مما يؤدي الى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي .

ثانيا: اهداف الإصلاح الاقتصادي

ترتبط اهداف الإصلاح الاقتصادي باختلاف الاختلالات الاقتصادية والهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدولة المعنية يمكن حصر اهم الاهداف في:²

- التوزيع السليم للموارد الاقتصادية باستخدام الية السوق.
- تحسين اداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي .
- تخفيف عبى المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني .
- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته النسبية في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الانتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.
- تفكيك بعض مؤسسات القطاع العام وخصخصتها, نظرا لعجز الدولة .
- الحد من تدفق رؤوس الاموال الى الخارج وجذب الاستثمارات الاجنبية، ادارتها بكفاءة لصالح القاعدة العريضة من المجتمع.

¹ بوقموم محمد ومعيزي جزيرة، نحو مقاربات جديدة في الإصلاح الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قالمه، العدد 04، ص 2010.

² ناصر عبيد الناصر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي حالة مصر العربية ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق سنة 2001 ص 51.

- حفز الصادرات وتعزيز قدراتها على المنافسة في الاسواق الخارجية.¹
- خفض معدلات عجز الموازنة العامة نظرا لتأثيرها السلبي على استمرار تزايد معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري من ناحية وتفاقم ازمة المديونية الخارجية من جهة ثانية .
- تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في اضييق الحدود الممكنة ,بما يمكن الدولة من مواجهته.
- وبصفة عامة تستهدف برامج الاصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي استعادة التوازن المالي الخارجي والداخلي للحد من الضغوط التضخمية وازالتها ,وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني.
- كما تستهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من اجل تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل المنتج لاستيعاب الزيادة في اعداد المنظمين الى سوق العمل من السكان .²
- الكفاءة في استخدام موارد الصندوق ,وحسن الاداء الاقتصادي وبالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بإنتاج اكبر قدر ممكن من الناتج المادي او الدخل الحقيقي.
- الوصول الى معدلات عالية للنمو الاقتصادي حيث تكون الزيادة في معدلات النمو اكبر من الزيادة في معدل النمو السكاني ليرتفع معدل الدخل السنوي للفرد.

¹ ناصري راضية .,تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية .دراسة حالية الجزائر ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في علوم التسيير , وفرع نقود المالية جامعة بن يوسف بن خدة ,الجزائر 2009/2008 ص 09

² ناصري راضية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

• علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني وتقليل عجز الموازنة العامة وفجوة

الموارد بهدف اعادة التوازن الداخلي والخارجي.¹

ثالثا: الدوافع والعوامل التي أدت إلى الإصلاح الاقتصادي

إن مصطلح الإصلاح الاقتصادي لم يأتي بطريقة اعتباطية في قاموس الفكر الاقتصادي إنما هو ناتج لتراكمات واختلالات أصابت اقتصاديات بعض الدول سواء النامية منها أو المتقدمة. إن لعملية الإصلاح عدة أسباب منها ما هو خارجي فرضته التغيرات الاقتصادية ومنها ما هو متعلق باختلالات محلية تصيب الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق سنحاول تقسيم هذه الدوافع إلى قسمين كالآتي:²

1. الدوافع والعوامل المحلية (الداخلية):

إن فشل السياسات الاقتصادية المطبقة في بعض دول العالم وخاصة النامية منها يؤدي إلى شرح بين جانبي العرض والطلب مما ينعكس على التحكم في المؤشرات الكلية للاقتصاد، والذي يتم معالجته في الغالب عن طريق الانفاق العام، الأمر الذي من شأنه أن يحدث عجز في الموازنة العامة، ومن ثم اللجوء إلى الجهات الدولية لتغطية هذا العجز عن طريق الاستدانة ومن ثم املاء شروط والتي هي في المحصلة إصلاحات اقتصادية، وسنحاول التطرق إلى أهم هذه الدوافع:

أ. الاعتماد على إيرادات المنتجات الأولية: إن اعتماد بعض دول العالم وخاصة النامية منهم على بعض المواد الأولية (النفط، الزراعة) في إيراداتها العامة بشكل كبير، يجعل من اقتصادها رهينة إلى أسعار هذه الموارد وتقلباتها، وهو ما يضع هذه الدول في وضع

¹ بوقمقوم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² رواج عبد الحق، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 47.

اقتصادي حرج، مما يضطر في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى الجهات الدولية للإقتراض ومن ثم إصلاحات اقتصادية.

ب. **انخفاض مستوى الطاقة الانتاجية:** يحصل تدهورا في الطاقة الانتاجية نتيجة تدني انتاجية عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل وكذا عنصر رأس المال أو الخبرة التنظيمية وهذا ما يسبب عدم كفاءة اليد العاملة من جهة ومن جهة أخرى تواضع معدلات الموجهة لهذا المجال فضلا عن غياب فئة المنظمين القادرين على المبادرة لتطوير التقنيات الانتاجية وتحديثها.¹

ج. **عجز الموازنة العامة:**

يتمثل عجز الموازنة العامة في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث يستدل مدى التفاوت بين جانب النفقات والإيرادات العامة من خلال استبيان العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة، مع العلم أن تزايد معدلات الإنفاق العام في مختلف الدول النامية قد ارتبط بعدة عوامل نذكر منها:

- اتساع نطاق نشاط القطاع العام، أي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في مجال التكوين الرأسمالي الثابت، وكذلك ازدياد نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع (الانفاق العسكري) حيث يعتبر هذا النوع من الانفاق ظاهرة عالمية خاصة مع تفاقم علاقات الصراع بين الدول في العالم.

- تباطؤ نمو الإيرادات العامة المقابلة على حساب النمو السريع للنفقات العامة هو عامل يخدم الميزانية العامة في ظل العجز الذي تسجله ميزانيات الدول النامية، وهو ناتج على

¹ بختة سعيدي، أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 96.

التزايد المستمر لنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي بسبب قصور الأداء الحكومي في النشاط الاقتصادي لا سيما في مجال الانتاج والخدمات.¹

- اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي في الخارج وازدياد مقرات الإدارة الحكومية التي ينجز عنها ارتفاع عدد الموظفين وفي المرافق وما يتطلبه من صيانة، والذي يؤدي حتما إلى زيادة نفقات التسيير وبالتالي ضغط على الميزانية العامة.

2.الدوافع والعوامل الدولية (الخارجية):

إن العوامل الخارجية التي توجب عملية الاصلاح الاقتصادي باعتبارها عوامل تعود إلى خارج النسق، يمكن طرحها في العوامل الرئيسية التالية:²

1- **العولمة:** هي تلك الظاهرة التي تتمثل في عملية كبرى لتفكيك وإعادة ترتيب العالم بناء على تصورات ورؤى مختلفة وهذا ما يفرض على كل دولة من دول العالم تعيد حساباتها بما يتوافق مع عملية الفك وإعادة الترتيب، كمثال على هذا التغيير ما حدث عند انهيار المعسكر الشيوعي، فشل الاشتراكية كنظام اقتصادي مثلما يراه عديد من الاقتصاديين وبداية موجة كبيرة للتحويل إلى نظام الحرية الاقتصادية (رأسمالية السوق الحرة) بما يتماشى ومتطلبات ظاهرة العولمة الاقتصادية.

ويدخل في هذا الإطار اتفاقية الجات GATS والتي كان لها الفضل الكبير في عملية تحرير التعاملات المالية والمصرفية وكذا تحديد التجارة في الخدمات المالية وارساء نظام التجارة متعددة الأطراف حيث انتهت المفاوضات بتوقيع 70 دولة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية وذلك في 13 ديسمبر 1997 وهو ما يعني تعميق الاتجاه نحو عولمة

¹ بن يخل فائزة، تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة مقارنة لبعض الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 27.

² جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 7، القاهرة، مصر 1997، ص 141.

الخدمات المالية بما تحمله من مفهوم عدم التفرقة بين المعاملة بين الموردين المحليين والموردين الاجانب للخدمات المالية.

أما في مجال السياسة الاقتصادية الوطنية، فالعولمة هي أداة تعمل على تسويق النظام الاقتصادي الرأسمالي، سواء كانت بصيغة الرضوخ عن طوعية (أي اندماج في النظام الاقتصادي العالمي) أو الرضوخ قصيرا (أي إدماج النظام الاقتصادي العالمي) وهذا ما يزيد من أهمية القيام للإصلاحات الاقتصادية.¹

2. **التكتلات الاقتصادية:** بعد تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية وخلق مناطق للتجارة الحرة تضم غالبا الدول الاقتصادية الصناعية المتقدمة والدول الأقل نموا، أمر في غاية الأهمية خاصة لتلك الدول الأقل نموا²، وهو ما يخلق جو غير متكافئ من المناقشة وبالتالي فقد يترتب على ذلك الأضرار الأكبر مما يتحقق من منافع، والمنافع بالتأكيد تتحقق للأطراف المكونة للكيانات الجديدة، والأضرار تكون من نصيب من يتبقى خارج الأسوار وما تظهره الضرورة لاتخاذ فعل إيجابي، والفعل الإيجابي هنا هو الإصلاح وجزء منه الإصلاح الاقتصادي بالتأكيد.³

3. **المديونية:** يعتبر الاقتراض الخارجي بسلاح ذو حدين تتوقف عادة على طريقة استخدام هذه القروض، فالتاريخ الاقتصادي يؤكد بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا... إلخ، استطاعت بفعل عمليا الاقتراض الخارجي والاستخدام الأمثل له بناء بناءا اقتصاديات قوية، غير أنها في حالة عدم استعمالها بشكل أمثل، أي عدم استخدامها في قطاعات إنتاجية ذات مردودية مرتفعة نسبا أو استخدامها في

¹ بهناس العباس، الإصلاح المالي و تسيير المخاطر المصرفية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، 2013، ص 37.

² سيساوي مراد، مرجع سابق ذكره ص 23-24.

³ دمدوم زكريا، الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي، الجزائر تونس المغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-2014، 2015، ص

مجالات استهلاكية... إلخ الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى أضعاف قدرة دفع البلدان المقترضة بسبب خدمة الدين، ومن ثم عجز البلدان على الوفاء بالتزامهم الخارجية.

المطلب الثاني: الإصلاح المالي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب الإصلاح المالي الذي يتضمنه برنامج الإصلاح.

أولا الإطار النظري للإصلاح المالي:

1. تعريف الإصلاح المالي: للإصلاح المالي عدة تعاريف منها:

التعريف 1: هو مجموعة الإجراءات التي تهدف لتحسين أداء المالية العامة وتحقيق الانضباط المالي وإدارة الدين الحكومي المحلي والخارجي، كما يهدف إلى ضبط التكامل بين السياسة المالية والنقدية للدولة¹، وعليه فالغرض منه هو ضبط عجز الموازنة وميزان المدفوعات عن طريق تخصيص نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي، وترشيد الدعم وتحديد سعر العملة والإصلاح لضريبي بغيره وكلنا متفقين أنها أمور ضرورية لازمة للخروج من النفق المظلم.

التعريف 2: يعتبر الإصلاح المالي جزء من الإصلاح الاقتصادي حيث يقصد به وضع برامج وآليات للمعالجة والحد من الاختلالات والسلبيات التي يعاني منها الوضع المالي أو جزء منه بصورة خاصة، وتوقف فعالية الإصلاح المالي من خلال قدرته على تعبئة الإدخار وضمان أفضل التخصيصات للموارد، وفي نفس الوقت تجنب الاعتماد على التمويل الديني

¹ زين وداد، الإصلاحات المالية للجماعات الإقليمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2019-2020، ص 7.

في تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل أدوات السياسة المالية وخاصة السوق المفتوحة وإصلاح النظام الضريبي¹.

التعريف 3: الإصلاح المالي ليس مجرد مفهوم اقتصادي فهو مفهوم ديناميكي حركي يعبر عن جهد مبذول في سبيل تغيير أوضاع قائمة بتحديد أهداف مراد إدراكها انطلاقا من أرضية معيارية وخلفية معنية².

ثانيا: أسباب ودواعي الإصلاح المالي

إن التركيز على اجراء اصلاح القطاع المالي في وقت مبكر أو متزامن مع اجراءات الإصلاح الشامل، انما يحقق جانبيين مهمين هما: (الكفاءة) على مستوى الاقتصاد الجزئي وتحقيق (الاستقرار) على مستوى الاقتصاد (الجزئي) الكلي.

1-الكفاءة: يتحقق جانب الكفاءة عندما تتضمن سياسات الاصلاح الشاملة الإصلاح

المالي والإصلاحات الأخرى مثل تحرير سعر الصرف واصلاح نظام الصرف والتجارة والتصحيح الهيكلي، وهذه الإصلاحات مجتمعة سواء كانت مالية أو حقيقية تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الرأسمالية وإعادة توجيه المدخرات الجديدة وتدفقات الاستثمار، وهكذا تشير المؤسسات المالية والأسواق عن كئيب عملية الإصلاح³.

إن اصلاح القطاع الماي يؤدي إلى امكانية الحصول على رأس المال الأجنبي ومنح الشركات ذات الوضع السليم اقتصاديا فرصة الحصول على تدفقات الائتمان الضرورية

¹ محمد جلال: الفرق بين الإصلاح المالي الاقتصادي، مجلة اهتمامات العرب، ديسمبر، 2019، ص 22 قري عبد المجيد، الإصلاح المالي في الجزائريين منطق اقتصاديات الاستدانة ومنطق اقتصاديات الأسواق المالية، مداخلة علمية ضمن فعاليات الملتقى وطني الثاني جامعة محمد ذراية، أبريل، 2007، ص 15..

² قدى عبد المجيد ،الاصلاح المالي في الجزائر بين منطق اقتصاديات الاستدانة و منطق اقتصاديات الاسواق المالية ، مداخلة علمية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني ، جامعة محمد ذراية ،أفريل 2007 ،ص27.

³ زين وداد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

لإعادة هيكلتها، إضافة إلى ذلك يجعل أسواق الائتمان الكفاءة توفر نظام المعلومات اللازمة لتقدير المخاطر والجدارة الائتمانية للمقترضين ولتخصيص الائتمان طبقا لمدى المخاطرة. مما يساعد على التمييز بين المنشآت الكفاءة وغير الكفاءة، ومن خلال التجارب يؤكد مؤيدي نهج التوازن الأني للإصلاح، بأن البلدان ذات النظام المالي المتحرر استفادت من زيادة المدخرات وحتى الأداء الاستثماري ومعدلات النمو المسارعة كما حصل في بعض البلدان الآسيوية (ماليزيا وتايلاندا) فضلا عن ذلك فإن تحويل البنوك التجارية المتعثرة التي تديرها الحكومة إلى القطاع الخاص يساهم في انخفاض تكلفة رأس المال وهامش الوساطة المالية. كما أن الكفاءة المالية المترتبة على تزامن اصلاح القطاع المالي تتحلى بدعم السياسات الهيكلية الأخرى بل شرطا لازما لتنفيذ تلك السياسات بفعالية وخير مثال على ذلك أن تحرير سعر الصرف الأجنبي وحساب رأس المال في وقت مبكر يساعد على الانفتاح الخارجي، وهناك مثال يتعلق بالدور الذي تلعبه الأسواق المالية في الدول النامية في عملية تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص حيث تستعمل عملية تقسيم أسهم رأس المال والتوزيع الشامل لمستحققاتها بصورة صحيحة، كما يساهم الإصلاح المالي في إعادة هيكلة المنشآت العامة التي لم تتحول إلى القطاع الخاص من خلال زيادة استقلاليتها ورفع قدرتها التنافسية وذلك بإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمكنها من الحصول على الائتمان وأسعار الصرف المدعومة.

2- الاستقرار: أما أثر اجراء الإصلاحات في القطاع المالي على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي فتظهر من خلال أن البلد الذي يعاني من هيكلة في النظام المالي غالبا يؤدي إلى عرقلة مكافحة التضخم وارتفاعه في نهاية الأمر، بسبب انخفاض فاعلية السياسة النقدية، وهذا يؤدي إلى فشل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ما لم تصاحبها إجراءات ملائمة في إصلاح القطاع المالي، باعتبارها إصلاحا هيكليا لتعزيز قدرة

السلطات النقدية في تحقيق الاستقرار الكلي وتشمل تلك الإجراءات تحويل اهتمام البنك المركزي بعيدا عن الوساطة المالية.

وهناك أيضا طريقان تحققان استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي من خلال الإصلاح المالي:

الأول: عندما تؤدي الإصلاحات إلى أسعار فائدة حقيقية موحية وتتنوع الأصول المتاحة لاستثمار الأموال، فإن التحرير المالي يحول دون هروب رأس المال.

الثاني: فإن التحرير المالي يتيح للسلطات مرونة أكبر والمزيد من الأدوات لمواجهة آثار زعزعة الاستقرار الناجمة عن الصدمات غير المتوقعة في الاقتصاد الكلي مما يساعد على دعم برنامج للإصلاح الهيكلي.¹

ثالثا: مكانة الإصلاح المالي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي:

الإصلاح المالي هو امتداد للإصلاح الاقتصادي، إذ لا يمكن إجراء الإصلاح المالي دون إجراء الإصلاح الاقتصادي الشامل والشيء الأكيد أيضا أن الإصلاح المصرفي الشامل يتطلب الإصلاح المالي، استنادا إلى اتجاهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تنص على:

• تسديد الديون الخارجية.

• تخفيض معدل التضخم.

• تحقيق التوازن بين العرض والطلب.²

إن الحديث عن الإصلاح المالي لا يمكن دون الرجوع إلى جذور هذه الأخيرة من حيث تبلورها ودخولها في قاموس المفردات الاقتصادية، إن المتتبع للأحداث الاقتصادية يجد أن الإصلاحات المالية هي إجراءات تدخل في أهداف ومحتوى البرامج التي وضعها

¹ زين وداد مرجع سابق، ص 8.

² سميرة قارة علي عطوي: تقييم بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر والدروس المستفادة من تجارب بعض الاقتصادية المتحولة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 35، جوان 2011، ص 215.

صندوق النقد الدولي، وعلى وجه الخصوص تدخل في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى القضاء على الاختلالات ذات الطبيعة المالية من خلال عدة إجراءات تدخل ضمن السياسة المالية وكذا سعر الصرف، وذلك من أجل القضاء على عجز الموازنة العامة من خلال العمل على ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات وكذلك الحد من التوسع الائتماني وإرساء سعر الصرف الحقيقي من شأنه أن يجلب الموارد المالية الأجنبية من أجل تحقيق التوازن في نهاية المطاف بين العرض والطلب في السوقين (السلع والخدمات والسوق النقدي).

إن الإصلاحات المالية هي عبارة عن القناة الواصلة بين برنامج التثبيت الاقتصادي والأهداف المسطرة له وذلك بالتركيز على الآليات التي بها يتم هذا الانتقال من خلال معالجة الاختلالات المالية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات عن طريق التخلص من عجز الموازنة العامة والحد من التوسع النقدي.¹

رابعاً: الإجراءات والتدابير التي يعتمد عليها الإصلاح المالي:

إن عملية الإصلاح المالي تهدف للتخلص من الاختلالات المالية التي تعتبر الركائز للوضع المالي في الاقتصاد حيث من خلالها تتمكن من حشد الموارد اللازمة وفي نفس الوقت تضمن توظيف هذه الموارد على أوجه انفاق تحقق أكبر قدر من الفوائد، وذلك بالعمل على أحداث إصلاحات في الجوانب التالية:

- محاولة تصليح النظام الضريبي وإعادة هيكلته بالشكل الذي يتضمن تقليل الضرائب على الأنشطة المنتجة لتجديدها وتحقيق موارد قادرة على تغطية عجز الموازنة العامة وتشجيع التصدير، وزيادته في الأنشطة التي تعتمد على التوريد في أغلب مكوناتها لأن هذه الأخيرة من شأنها أن تستنزف احتياطات الصرف وتحدث عجز في ميزان المدفوعات.

¹ بهناس العباس ، مرجع سبق ذكره ، ص50.

- محاولة ترشيد الانفاق وتحسين التشريعات والقوانين في هذا المجال بالشكل الذي يسمح بالتقليل من الانفاق على القطاع العام (تقليل التوظيف ورفع الدعم على السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع) وتشجيع القطاع الخاص ومن جهة أخرى انفاق على البنية التحتية التي تشجع على الاستثمار والانتاج ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي¹.
- الاهتمام بتفعيل السوق المالي لماله من أهمية تمويل الموازنة العامة بدل اللجوء إلى طبع النقود عن طريق البنك المركزي وما ينتج عنه من آثار تضخيمية تضعف القدرة الشرائية وتحقق الحالة الاجتماعية للبلد والنتيجة عرقلة لعملية الإصلاح المالي.
- محاولة تنويع مكونات الناتج الداخلي الخام وتجنب الاعتماد على مورد معين لماله من خطر من تقلب أسعار هذا الأخير، وفي هذا الصدد يستوجبها استغلال الميزات التي تتمتع بها البلد سواء كانت زراعية، صناعية، سياحية، تجارية... إلخ وذلك علماً لهذا الإجراء من تداعيات على تخفيف العبء الضريبي في تحصيل الإيرادات.²

المطلب الثالث: ضرورة تطبيق الإصلاح المالي بالتزامن من الإصلاح الاقتصادي:

هناك عدة آراء لمجموعة من المفكرين تبلورت بسبب التجارب السابقة في عملية الإصلاح الاقتصادي والتي تقضي إلى أهمية أن يكون الإصلاح المالي يتماشى مع عملية الإصلاح الاقتصادي لعدة جوانب، سنتطرق في هذه الجزئية.

أولاً: تنفيذ الإصلاح المالي بوتيرة أبطأ من الإصلاح الاقتصادي:

يرى الكثير من الاقتصاديين في هذا الصدد أن يكون معدل إصلاح القطاع المالي أيضاً من معدل إصلاح القطاع الحقيقي في الاقتصاد وحتى لا تكون فجوة من شأنها أن تنعكس

¹ مصطفى غميمة ، مرجع سبق ذكره ، ص(25 26).

² مصطفى غميمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

على الأسعار مما يؤثر في الاستقرار الاقتصادي ويضعف عملية التنمية حيث يمكن أن تتمحور أمرائهم كالاتي¹:

- إن تحرير حسابات رأس المال من خلال إصلاح النظام المالي، قد يزيد من تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الصرف وتعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- إن الزيادة المفرطة في معدلات الإقراض الذي ينتج عن التحرير المالي، وخاصة بعد ترك الحرية للبنوك في منح الائتمان للمشروعات التي تعتقد أنها ذات جدارة اقتصادية مناسبة، والتي من الممكن أن تعمل على زيادة كبيرة في أسعار السلع والخدمات في المقابل الجهاز الانتاجي غالبا ما يكون غير مرن وخاصة في البلدان المغاربية مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات بشكل كبير ويقحم البلدان في التضخم.
- إن إصلاح وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العامة وسداد مديونياتها اتجاه البنوك قبل عملية الإصلاح المالي يعتبر إجراء بالغ الضرورة لأن عملية تحرير أسعار الفائدة من الممكن من أن تحرم المؤسسات التي تعرف صعوبات سببها نقص السيولة، والتي كانت تحصل عليها قبل الإصلاح المالي، بأسعار فائدة مدعومة، وبعد الإصلاح المالي قد تحرم من هذه السيولة مما يزيد تعثرها، وبالتالي تفاقم ضعف هذه المؤسسة من خلال عدم حصولها على قروض كانت تعتمد عليها بشكل قبل الإصلاح الاقتصادي، وكذلك حرمان البنوك من سداد هذه المؤسسات لمديونياتها وظهور هذه المديونيات في صورة قروض رديئة تضعف قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة.
- إن عمل الإصلاح المالي سريع بواسطة تحرير أسعار الفائدة، وحرية توجيه الائتمان المصرفي وفتح باب المنافسة في توجيه الائتمان للاقتصاد الوطني قبل أن تتم عملية إصلاح اقتصاديات كلية والمتمثلة في تحرير أسعار السلع والخدمات وسداد مديونيات

¹ بن يخلف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

مشروعات القطاع العام، وإصلاح الهياكل المالية لهذه المشروعات يجعل تقييم البنوك للجدارة الائتمانية لهذه المشروعات غير دقيقة حيث أن خلل الأسعار والهياكل المالية للشركات سوف يعقد من عملية التقييم الحقيقي لهذه المشروعات، وبالتالي صعوبة نجاح تحرير النظام المالي قبل عمل الإصلاحات الاقتصادية الكلية.¹

ثانيا: تنفيذ الإصلاح المالي بالتماشي مع الإصلاح الاقتصادي:

أثبتت الدراسات السابقة أن تأخير الإصلاحات المالية عن الإصلاحات الاقتصادية تؤدي إمكانية حدوث اختلالات مالية كبيرة، وتعيق الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة منها، وتفشل التنمية في القطاع الحقيقي وتحدث تشوهات على مستوى الاقتصاد، من بين آراء مؤيدي الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي ما يلي:

- إن القيام بإصلاح اقتصادي شامل، يرتبط بتحرير سعر الصرف وإصلاح جهاز الائتمان وتحرير التجارة الخارجية مع إعادة هيكلة المشروعات الاقتصادية سوف يعمل على تحسين تخصيص موارد البنوك المالية للاقتصاد، وإعادة توجيه المدخرات نحو الاستثمارات أكثر مردودية مما يعمل على نجاح الاقتصادي ككل:
- من احتمالات تحرير النظام المالي والذي يرتبط بتحرير حسابات رأس المال، أن يعمل على الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج واسترداد تلك المهربة وبالتالي زيادة موارد البنوك بالشكل الذي يمكنها من تقديم قروض للمشروعات ذات الجدارة الائتمانية، أي توافر الائتمان اللازم لهيكلة هذه المشروعات.
- إذ استمر الإصلاح المالي حتى بلغ تحويل ملكية البنوك التجارية القومية المعترة إلى الملكية الخاصة، يؤدي إلى زيادة المنافسة مما يجعل البنوك تعمل على جذب الودائع بأسعار فائدة مصرفية عالية، وعلى منح القروض بأسعار فائدة منخفضة مما ينجم عنه انخفاض هوامش الوساطة المالية والبيت تخفض من تكلفة الاقتراض ومن ثم تكلفة رأس

¹ بن يخلف فايزة مرجع سبق ذكره، ص 67.

المال، وقد يترجم ذلك في انخفاض في مستوى العام للأسعار، وتقليل حدث زيادة الأسعار الناشئة من تحرير أسعار السلع والخدمات مما يجنب ارتفاع معدلات التضخم وتقليل آثاره الاجتماعية اليائسة.

• إن القيام بالإصلاحات المالية من خلال الفاء كافة أشكال الدعم وتتحى الدولة عن التدخل في الأداء السعري أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما تعيق على الدولة في هذا الصدد أن تتخذ سياسة نقدية انكماشية وتعمل على تحري أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفقا لقوى العرض والطلب، وذلك لما لهذه الإجراءات من القدرة على السيطرة وكبح جماحه ومن ثم الأخذ بالإصلاحات الاقتصادية إلى بر الأمان:¹

• إن الإصلاح المالي يمكن أن يدعم السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك أن عمل هذه الأخيرة في ظل نظام مالي متحرر أمن منه من نظام مقيد، وذلك من خلال العمل على الحد من الإصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية العامة، واستعراض وسائل جديدة وأدوات للإدارة النقدية باستعمال الأساليب غير مباشرة المرتبطة بالسوق، وتطهير القنوات التي تنتقل عبرها آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي (تقوية المؤسسات المالية واستحداث عنصر المنافسة، وتشجيع اتخاذ القرارات بشأن أسعار الفائدة والتدفقات الائتمانية) كل ذلك يكون استنادا إلى قوى السوق.

¹ بن يخلف فايزة ، مرجع سبق ذكره ، ص68.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للسياسة المالية

لسياسة المالية مكانة هامة بين باقي السياسات الأخرى في الفكر المالي والاقتصادي الحديث لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع تكليفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة المالية

أولاً: تعريف السياسة المالية:

- **تعريف 01:** عرفها الكاتب عبد المجيد على أنها مجموعة من الإجراءات والقواعد والتدابير التي تستخدمها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة¹.

- **تعريف 02:** عرفها الأستاذ حامد عبد المجيد دراز على أنها البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة مصدر الإيرادات العامة وبرامجها الاتفاقية لإحداث الآثار المرغوبة فيها وتجنب الغير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع والسياسة بمفهومها المتقدم وتستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة².

- **تعريف 03:** يعرف بعض الاقتصاديين السياسة المالية على أنها أسلوب أو برنامج عمل مالي تضعه الحكومة بناء على قرارات رشيدة تستخدمها في بداية السنة المالية مستخدمة بذلك الإيرادات العامة والنفقات العامة علاوة على القروض العامة قصد

¹ عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004-2005، ص 40.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، قصر الصفا للنشر، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2002، ص 15.

تحقيق عدة أهداف في طليعتها للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات كسياسة الاجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في المجتمع.¹

- **تعريف 04:** كما تعرف على أنها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في التنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة ، النفقات العامة وغيرها ويجب أن تتسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان.²

- **تعريف 05:** سياسة استخدام ادوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثلا الناتج القومي، العمالة، الإدخار، الاستثمار وغيرها وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.³

من خلال هذه التعاريف يمكن اعطاء تعريف شامل للسياسة المالية:

حيث يمكن القول ان السياسة المالية هي: "مجموعة الأهداف والإجراءات والبرامج الحكومية لتحقيق الآثار المرغوبة على مستوى المتغيرات للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قصد تحقيق عدة أهداف وفي مقدمة هذه الأهداف النهوض بالاقتصاد الوطني

¹ عبد المجيد شليق ،استخدام ادوات المالية في ضبط التضخم في الدول النامية ،دراسة حالة الجزائر 1990 2000 ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2012،ص22.

² السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل لدخول والتنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية ، مصر، 1993، ص22.

³ محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 182.

ودفع عجلة التنمية وتحقيق الإستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والعمل على رفاهية المجتمع".

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة.

1- المدرسة الكلاسيكية:

وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع¹.

ومن الأفكار التي سادت عند التقليديين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما. وعند مستوى التشغيل الكامل تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حياد السياسة المالية. وترتب عن سياسة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، في المذهب الحر، عدة نتائج ولعل من أهمها:

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع والحملات العسكرية.

¹ منية عبد السلام، اثر السياسة المالية على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي وكالة مستغانم ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي ،شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،2017 2018،ص8.

• لا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارساً للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

• إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

• إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.

ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدوداً. وقد نتج عن ذلك أن اقتصرت النفقات العامة بصفة عامة، على ضمان سير المرافق العامة، وأصبح دور الميزانية هو ضمان بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ورفض الكلاسيك الالتجاء إلى العجز الموازي، أو الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في حالة استثنائية، وفي أضيق الحدود، مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن. لأن العجز الموازي يخصص للنفقات استهلاكية تكون ضارة بالاستثمارات الخاصة، ويؤدي إلى حدوث تضخم. ويعني فائضاً في الموازنة، بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه. ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاث¹:

• تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر.

• ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.

¹ منية عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- الالتزام بمبدأ توازن الميزانية العامة السنوية.

2- المدرسة الكينزية:

بعد ان تم تداول النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة وما فرضته على السياسة المالية من دور محدود، فإن تطورات السياسة المالية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في القرن الماضي¹، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي. افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك. وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون "ساي" للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائياً التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج وإنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

¹ محمد فوزي ابو السعود ،مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2004، ص176.

3-المدرسة النقدية:

حققت وجهة نظر النقديون شيوعا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن سيطر الاعتقاد بأن سياسات التحقيق الاستقرار الكينزية¹ ، وقد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة والتضخم وبنسب عالية إذ اعتقد النقديون وأضاعوا السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وإن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير وإن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل القومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يتدخل إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال " ميلتن فيردمان وكارل برونو ملتزر" وغيرهم ، بأن اليد الخفية التي تحدث آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار المدرسة، استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحثه من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا لزيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي².

¹ منية عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

² المرجع نفسه ، ص11.

لكن نجد أن النقديون وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسات المالية التي من شأنها أن تؤدي تزايد العجز الحكومي، ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويحبذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون من رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وأنواعها

أولاً: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها من أجل تحقيق الأهداف وذلك من خلال استعمال السياسات الضريبية والنفقات العامة والعجز الموازي لأجل بلوغ الأهداف والسيطرة الاقتصادية والاجتماعية.

1. السياسة الضريبية

- **تعريف الضريبة:** تعرف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعة الضريبة¹.
وتعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع المداخل بين أفراد المجتمع ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها لتخدم مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العمومية.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليل وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر ص12.

- تعريف السياسة الضريبية:

تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى¹.

2. سياسة النفقات العامة:

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسيع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها، تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو جماعي².

3. سياسة العجز الموازي:

تواجه معظم دول العالم المتقدمة والنامية مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة وقد أصبح مقبول مسلما به بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار "جون ميلارد كينز التي تمت بوجود عجز في الموازنة العامة يعبر العجز الموازي على تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة³.

وهناك عجز مقصود وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدول بمحض إرادتها . وقد اعتمد الفكر الكنزري سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت. لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير ايجابي على الكميات الاقتصادية

¹ قدي عبد المجيد ،مدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،الجزائر ،2005،ص23.

² عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة(دراسة تحليلية لمقاومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص63.

³ قدي عبد المجيد ،مرجع سبق ذكره ،ص201.

الكلية وهكذا تساهم سياسة العجز الموازي في زيادة الانتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة وتشغيل الموارد العاطلة وزيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة مستوى استهلاك العائلات¹.

فالفكر الكلاسيكي يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة ، لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة لدولة (التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا) و هو مبدا من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي ويبرر الفكر المالي التقليدي من وجهة نظره على النحو التالي :

- في حالة وجود عجز في الموازنة العامة تحاول الدولة تغطيته اما بالاقتراض او زيادة الاصدار النقدي الجديد وكلاهما ضار بالاقتصاد القوم، فالاقتراض يمثل عبى على الاجيال القادمة ويؤدي الى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد الأقساط والفوائد، اما الاصدار النقدي فيؤدي الى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية لنقود .
- اما في حالة وجود الفائض في الموازنة العامة فان لذلك مساوئه من نواحي عدة، فوجود فائض يعني ان هناك تعسف من جانب الحكومة في فرض الضرائب، ويمثل الفائض قدرا من حصيللة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد في نفقاتها وقد لا تكون اوجه هذه النفقات ضرورية وبذلك تصبح اعباء دائمة في المستقبل وسبب في توليد الموازنة العامة .

من ناحية اخرى ،فان وجود فائض في الموازنة العامة يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش، حيث يقل مستوى النفقات العامة عن مستوى الإيرادات العامة التي

¹ منية عبد السلام، اثر السياسة المالية على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي وكالة مستغانم ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،2017 2018،ص15.

تمثل اقتطاعا من مداخل الأفراد ونتج عن مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر التقليدي العام نتيجتان هما :

- انه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية (وهي القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة التقليدية ؛
- انه يجب عدم زيادة النفقات عن الإيرادات العامة، لقد سيطرت ثلاثة أفكار على الفكر الكلاسيكي في مجال الفكر المالي وهي محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أي ما يعرف بالدولة الحارسة مبدأ الحيادية المالية العامة ومبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة.¹

ثانيا: أنواع السياسة المالية

هناك عدة أنواع للسياسة المالية منها²:

1. السياسة المالية التوسعية (تمويل بالعجز) - حالة الكساد الاقتصادي:

وتعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات أي وجود بطالة بأنواعها نتيجة عدم وجود فرص عمل كافية، وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يكون في مرحلة تباطؤ في نموه وفي هذا الوضع تلجئ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية:

- زيادة مستوى الانفاق العام والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات) أو زيادة المداخل التي يحصل عليها الأفراد لأن الانفاق الحكومي هو بمثابة مداخل للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب وتؤدي زيادة

¹ منية عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ،ص16.

² بن البار احمد ، اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014 1986) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2017،ص87.

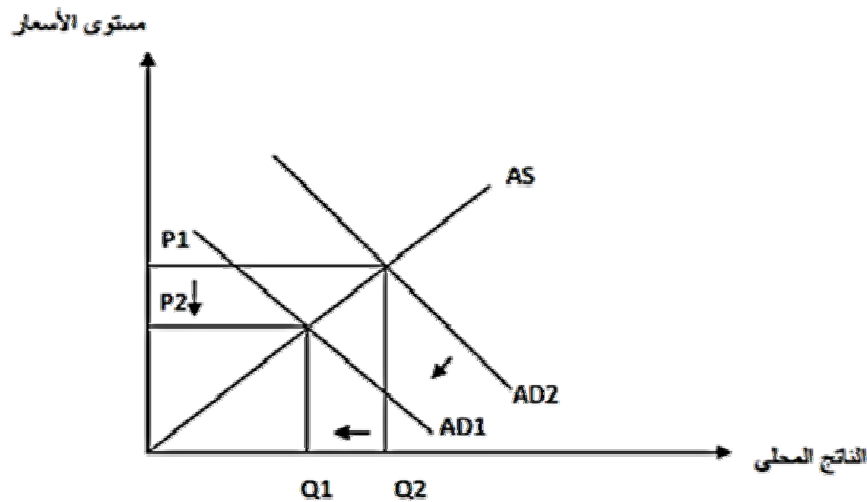
- الطلب بالمؤسسات إلى زيادة انتاجها ومنه الاحتياج إلى أيادي عاملة جديدة وريادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية نحو الأمام.
- كما قد تلجئ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الانفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصريفي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والاستهلاكي.
 - وقد تستخدم الحكومة الإثنين معا، أي زيادة مستوى الانفاق العام وتخفيض الضرائب، ذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلة الخروج به من حالة الكساد والشكل الموالي يوضح لك.

الشكل 01: السياسة المالية التوسعية

AS: العرض الكلي

AD1: الطلب الكلي قبل اتباع السياسة المالية التوسعية

AD2: الطلب الكلي بعد اتباع السياسة المالية التوسعية.



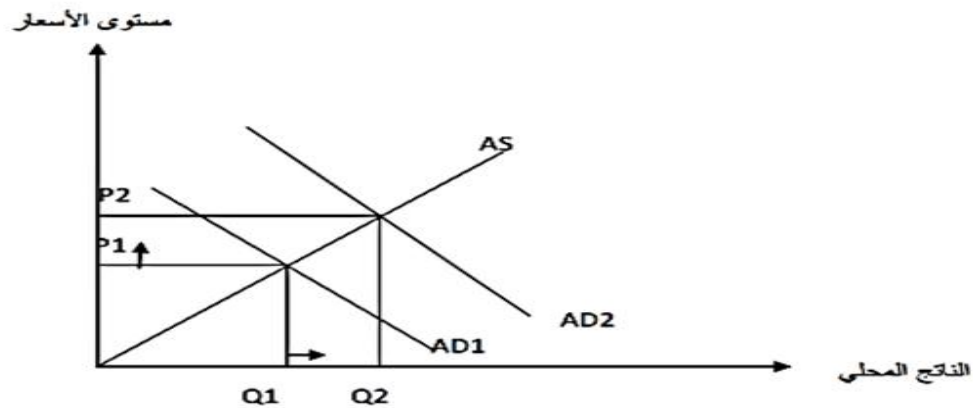
المصدر: هيثم الزعبي، حين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص520.

2. السياسة المالية الانكماشية (التمويل بفائض) - حالة التضخم -

ويتمثل دور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على¹:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.²
- رفع مستوى الضرائب مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
- المزج بين الحالتين أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم والشكل التالي يوضح السياسة المالية الانكماشية في حالة تضخم من خلال التمثيل البياني:

الشكل 02: السياسة المالية الانكماشية



المصدر: هيثم الزعبي ، حسين أبو الزيت ، نفس المصدر السابق ، ص 206.

¹ بن البار احمد، مرجع سبق ذكره ، ص 87 88.

المطلب الثالث: أهداف وفعالية السياسة المالية والعوامل المحددة لها

أولاً: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر الى تحقيق أهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملاً متناسقاً مع نشاط الأفراد وتوحد الأهداف والجهود وأهم هذه الأهداف:

التوازن المالي: نعني بذلك استخدام موارد الدولة بشكل يراعي فيه ثلاثة جوانب:

- ان النظام الضريبي يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والوفرة ؛
- يتعلق بالمول من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية وملائمتها من حيث النسب المحددة ؛
- يخص استخدام القروض العامة لأغراض انتاجية ويؤدي التوازن المالي إلى حدوث استقرار اقتصادي.¹

التوازن الاقتصادي: الوصول إلى حجم انتاج أمثل بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص والعام قصد الحصول على أكبر الأرباح، أي استغلال الحكومة لإمكانيات المجتمع على احسن وجه لتحقيق انتاج أمثل ويؤدي التوازن الاقتصادي إلى احداث تنمية اقتصادية عن طريق الانفاق الاستثماري العام واعانات الإنتاج.

فمن أهداف السياسة المالية تحقيق حد ادنى من الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد فانكماش فتضخم فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية ونشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادية

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزء الثاني ،الجزائر ،2012، ص189 190.

والاجتماعية فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

التوازن الاجتماعي: أي تحقيق رفاهية لأفراد المجتمع في حدود امكانيته وفي إطار العدالة الاجتماعية أي ضرورة أن يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخل وذلك عن طريق:

- السياسة الضريبية
- النفقات العامة (تقديم المنح)
- تأثير الدين العام (من حيث حجمه وفوائده)¹

ثانيا: فعالية السياسة المالية :

يقصد بفاعلية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية بالتأثير على النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والازمات الاقتصادية وذلك باستخدام أدواتها ووسائلها².

كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعظيم الناتج الوطني وتحقيق التشغيل الكامل باستخدام أدواتها، الأدوات التلقائية والمقصودة، فإذا رغبت في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحسين الوضعية التي نقوم بزيادة الإيرادات العامة سواء المتأنية من الضرائب أو من خلال الاكتتاب العام الذي تصدره الدولة وتعديل هيكل النفقات العامة من خلال تقليص نسبة الإنفاق الموجهة للتسير وزيادة الإنفاق الموجه للاستثمار والتجهيز.

نجد أن الطب الكلي يتأثر بالنفقات الحكومية والضرائب حيث أن الأولى تؤثر بطريقة مباشرة على الدخل. أما الثانية تؤثر بطريقة غير مباشرة على الطب الكلي فمثلا إذا خفضنا في

¹ عبد القادر خليل ،مرجع سبق ذكره ،190.

² خالد واصف الموازني واحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل لنشر ،الطبعة الاولى ،عمان ، 2009، ص324.

معدل الضريبة على الدخل الفردي فيؤدي إلى زيادة الدخل الفردية التي تنعكس على زيادة الاستهلاك والادخار يمكن القول أن السياسة المالية لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وبإنتهاج الدول لسياسات المالية حققت إيجابيات على المستوى المحلي وفي نفس الوقت يجب أن تواجه المشاكل التي تعاني منها كضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وتفاوت بين الدخل والثروة.

ثالثاً: العوامل المحددة لسياسة المالية

على ضوء الأهداف المعطاة سابقاً تقوم السياسة المالية على عدة عوامل أهمها¹:

■ مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:

بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأي دولة وهي تتناسب تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة من ناحية التحصيل فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلاً على الطاقة الضريبية على درجة الوعي الضريبي من جهة وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل ، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بنسبة للاقتصاد.

■ مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية

النفقات في مجال اختصاصها كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها وبالتالي فإن لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دور في ترجمة الميزانية العامة الذي تهدف إليه السياسة المالية وعندما يقوم صانعو السياسة المالية

¹ مصطفى سلمان و اخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة لنشر والتوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان 2000، ص278.

بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية وتقوم المؤسسة بإنفاق دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

■ **وجود سوق مالي:** من السياسات التي يتبعها البنك المركزي لتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة وهذا يقودنا إلى وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية ، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي يستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة، والمتداولة في الاقتصاد القومي، بمعنى أن التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى(سلع رأس مال، أصول حقيقية) ومن ثمة إمكانية خلق نقود إضافية داخلية.¹

■ **وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:** نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية والمتخصصة والمركزية ، تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسات يحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

¹ مصطفى سلمان و اخرون ،مرجع سبق ذكره ، ص278.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الاول تم التعرف على الاصلاح الاقتصادي والسياسة المالية حيث يمكن القول ان الاصلاح الاقتصادي ضرورة لرفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي ، ويمكن القول ان اهم عناصر الاصلاح الاقتصادي تتمثل في خفض الانفاق العام وذلك عن طريق تقليص او الغاء الدعم الحكومي لسلع والخدمات ، وزيادة الضرائب وتحرير الاسعار، اما بنسبة لسياسة المالية فهي تعد احدى مكونات السياسة الاقتصادية حيث تختلف اهدافها في دولة والمتقدمة عن الدول النامية ، ففي الدول المتقدمة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة اما بالنسبة لدول النامية فتهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت ان تسجل تقدم كبير عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا .

الفصل الثاني

الاصلاحيات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك
التجارية لها

تمهيد:

شهدت الجزائر اصلاحات اقتصادية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تمثلت أساسا في برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وذلك استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية مع تزايدها متطلبات النمو المحلية أو يعكس ذلك توجهها نحو تطبيق سياسة اقتصادية أكثر تحررية تعطي قوى السوق مكانتها في تسيير دواليب الاقتصاد.

لقد احتل الإصلاح النظام المصرفي والمالي مكان الصدارة ضمن تلك البرامج الإصلاحية، علما بأن القطاع المصرفي في الجزائر قد عرف قبل ذلك جملة من الإصلاحات منذ سنة 1987 وأخص بذلك الإصلاح الذي شهده القطاع لسنة 1990 فيما يعرف بقانون النقد والعرض 10/90، وأخرها ما صدر من قوانين وتشريعات تصب في نفس الاتجاه في نهاية التسعينات، فعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات واستمراريتها خاصة في المجال التنظيمي والمؤسساتي إلا أنه من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على تلك الإصلاحات .

المبحث الأول: نظرة عامة عن الجهاز المصرفي في الجزائر وأهم إصلاحاته

عرف القطاع المصرفي الجزائر العديد من التطورات ساهمت في جعلها المستجدة والمتغيرات التي شهدتها النظام الاقتصادي الوطني. فقد تم ادخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي والذي يبرز وبوضوح أكبر بعد صدور قانون النقد والقرض (10/90) ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسة ضمن سلسلة الإصلاحات التي مارستها السلطات العمومية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر وأهم الإصلاحات قبل 1990

ونذكر منها¹:

أولاً: الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات لسنة 1990

تأثرت الجزائر ككل بلد محتل بالجانب الاستعماري الذي أورثها نظاما مصرفيا هشاً بسبب هجرة الإطارات والكفاءات التي كانت تدير النشاط الاقتصادي، وتأثره بخصائص الحقبة الاستعمارية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

1. تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري (1962-1985)

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الاستقلال سنة 1992 وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذا التاريخ وانطلاقاً من 1970 ثم اضماء على طريقة تنظيم وتسيير هذا النظام طابع الاختيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية مثل التأمينات، زيادة التوسع في القطاع العام وتضييق القطاع

¹ منصوري مصمودي، الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات دراسة علاقة تمويل، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، الجزائر، 2001، ص70.

الخاص، تخطيط الاستثمارات متعددة القطاعات المركزية والتصنيع السريع، ويتكون النظام المصرفي في بدايته من¹:

أ. **الخزينة العمومية:** نشأت الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض لاستثمارات القطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية المتواجدة، وقامت الوظيفة الاستثنائية "القروض للاقتصاد" للخزينة وخاصة عنه تطورها في المستقبل بالرغم من تأميم البنوك (1966-1967) وإدارة ادماجها في الدائرة الاقتصادية لسنة 1971.

ب. **البنك المركزي:**

ان أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية والداخلية والخارجية، حيث تم انشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 1962/12/13 حيث أسندت له وظيفة الاصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القرض وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف.

ج. **الصندوق الجزائري للتنمية (CAD):**

أسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 63-165 في 07 ماي 1963، ومنح صلاحيات واسعة، منها تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل وتمويل الاستثمارات الانتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل طويل الأجل.

¹ محمد حميدات، مدخل الى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص141.

د. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):

تم تأسيسه في أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 وتتمثل مهنته في جمع مدخرات الأفراد والعائلات، اما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

هـ. القرض الشعبي الجزائري (BEA):

تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع، عمل على اعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية، كالصناعات التقليدية الحرفية، السياحة، قروض المجاهدين، البيع بالتقسيط.

و. البنك الخارجي الجزائري (BEA):

تأسس بموجب الامر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول المؤسسات الشركة العامة (SG) ومؤسسات اخرى ويقوم بالمهام التالية:

- اعطاء ضمانات للمستوردين
- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص
- ابرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب كما يقوم بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية.¹

ثانيا: الإصلاح المالي والمصرفي (1971-1973)

جاء هذا الإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتحقيق الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية على مركزية حساباتها الجارية، وكل عملياتها الاستقلالية على مستوى

¹ محمود حميدات: مرجع سبق ذكره ، ص 142.

بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في اعطائه امكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديها حسابات¹.

وفي الفترة الممتدة من سنة 1971-1985 تم انشاء بنكين هما:

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس في 13-03-1982 بمقتضى المرسوم رقم (206/82) يتولى مهمة لتجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الأنشطة المختلفة في الريف.

2. بنك التنمية المحلية:

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 يتولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.

ثالثا: الإصلاح المصرفي لسنة 1986.

تأسس بموجب القانون رقم 12-86 الصادر في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض تم ادخال اصلاح جذري على الوظيفة البنكية وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه ارساد المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وهو من الناحية العلمية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبعتها القانونية ويمكن التعرض إلى أهم الأفكار التي تضمنتها:

¹ بوقرة محمد رشدي وجاب الله حكيم، قياس استقلالية البنك المركزي في ضل الإصلاحات الحديثة دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، في علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، 2018، ص18 19.

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة ومقيدة.
- انشاء هيئات الرقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية

رابعاً: الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1988

في الثمانينات بدأ التفكير في تطبيق اصلاحات اقتصادية ومالية في الجهاز المصرفي، فتأسست لجنة إعادة هيكلة المصارف وتنظيمها، على أن تكون هذه البنوك متخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية وهذا ما جاء به القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 ومضمونه اعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات ويمكن تحديده مما يلي:

- تشجيع القطاع الخاص ليزيد من مساهمة في التنمية
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية توظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعامل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- اعادة هيكلة المؤسسة العمومية
- اعطاء الاستقلالية في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.¹

¹ بوقرة رشدي، جاب الله حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

المطلب الثاني: النظرة الجديدة وإصلاح 1990

أبرز ما جاء في النظرة الجديدة وإصلاح 1990 ما يلي¹:

أولاً: قانون النقد والقرض 10/90:

نظراً لأهمية القطاع البنكي في استقرار النشاط الاقتصادي في الجزائر، تبنت العديد من الإصلاحات مست جميع الهياكل الاقتصادية بدءاً من تحرير القطاع البنكي وبالتحديد التدريجي، لأسعار الفائدة وتحديد المنافسة البنكية للمجال بفتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة وذلك بعد صدور قانون 10/90 الذي يعد تحولاً في مسار المنظومة البنكية في الجزائر وتغييراً في سياستها الاقتصادية المتبعة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق بحيث أنشئ سلطة لضبط النظام البنكي الجزائري تتمثل في بنك الجزائر وأعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية، تعبئة الإيداع، توزيع القروض، إعادة هيكلة القطاع البنكي، إرساء قواعد المنافسة بين البنوك، ووضع البنوك تحت سلطة القانون التجاري.

ثانياً: مبادئ قانون النقد والقرض (10/90): بين قانون النقد والقرض الدور الرئيسي للقطاع البنكي الجزائري في دعم استراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تبني عدة مبادئ أهمها:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: أي استقلالية القرارات النقدية عن القرارات المالية حيث تطبق القرارات المالية بناءً عن السياسات النقدية المحددة مسبقاً من طرف سلطة النقد المتمثلة في بنك الجزائر.

¹ مدياني محمد وطلحاي فاطمة الزهراء، تقييم القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرا، المجلد 7، العدد 2، 01 جوان 2019، ص 80.

- **الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة المالية:** جاء قانون النقد والقرض بمبدأ مهم يخص توقف البنك المركزي عن تمويل عجز الخزينة عن طريق الإصدار النقدي.¹
- **الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض:** ذلك بتحديد فترة 15 سنة لفترة قانونية لتسديد ديون الخزينة التي أخذتها في شكل تسبيقات على بنك الجزائر، كما أوكلت مهمة تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل إلى البنوك التجارية عن طريق الإقراض.
- **السلطة النقدية وحيدة ومستقلة:** بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 تمركزت سلطة ضبط النقد عند البنك المركزي المتمثل في مجلس النقد والقرض، بحيث تخيل إليه صلاحيات إصدار القرارات النقدية التي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية، بعد أن كان دوره الأساسي يتمثل في إصدار النقود لتغطية عجز الخزينة.
- **وضع نظام بنكي على مستويين:** يركز قانون النقد والقرض على مبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية الذي يتمثل في إدارة وتوزيع القروض وهكذا اتضحت مهام البنك المركزي ليؤدي به بصفته بنك البنوك.

ثالثا: أهداف قانون النقد والقرض 10/90:

جاء قانون النقد والقرض لتعزيز الإصلاحات التي مست هياكل الاقتصاد الوطني ولمسايرة وضمان الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية، كان لا بد من التركيز على النظام النقدي بحيث يهدف قانون النقد إلى جملة من الأهداف الإستراتيجية التي أثرت في توجيه وأداء القطاع البنكي الجزائري ويمكن تصنيفها حسب الأهداف إلى ما يلي:

- **هدف التحليل المالي:** بحيث يسعى المشرع من خلال بنود قانون النقد والقرض 10/90 إلى إعادة هيكلة القطاع البنكي الجزائري من أجل تحرير البنوك التجارية من

¹ مدياني محمد، طلحوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

آثار الكبح المالي، وتخفيف القيود الإدارية والتنظيمية وتركز القرارات النقدية لدى سلطة النقد المتمثلة في بنك الجزائر مجلس النقد والقرض. ويشمل ذلك بتعزيز استقلالية البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية والتحكم في أدواتها.

• **هدف الخصوصية:** التوجه نحو اقتصاد السوق استحدث آليات جديدة لتطوير أداء البنوك لضمان تماشيها مع متطلبات الخدمات البنكية الدولية، ولم يكن يتحقق ذلك دون فتح المجال للبنوك الخاصة التي تعد مسلك آمن لضمان المنافسة البنكية وتحسين مستوى الخدمات المالية.

• **تحديد حساب رأس المال وجذب الاستثمارات:** من خلال تحقيق القيود على حركة رؤوس الاموال وتوفير مناخ ملائم للمستثمر الاجنبي بتوحيد الأطر القانونية التي يتبعها، كما يهدف قانون النقد والقرض إلى صدور قانون الاستثمار وانشاء سوق مالية في ظل مركزية سلطة النقد.¹

رابعاً: تعديلات قانون النقد والقرض:

دخلت على قانون النقد والقرض عدة تعديلات أهمها:

- يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم والمكمل لأحكام القانون 10/90، والمتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر وتعزيز استقلالية السلطة النقدية لبلوغ هدفين هما:

- التمكن من خلق انسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد ارساء الاستقلالية النقدية، بحيث يتمثل مجلس الإدارة في الهيئة التي تشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي وأوكلت إليها مهمة الرقابة.

¹ مديناي محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- الأمر 11-03: صدر قانون 11-03 في 26 أوت 2003 إثر أزمته الخلفية والبنك الصناعي التجاري من أجل الوقوف على الثغرات في النظام البنكي الجزائري وظهور حجم الضعف الذي يعاني منه في ظل التطورات الاقتصادية، ولقد جاء هذا القانون ليعمق الفصل بين مصالح الهيئات القائمة على تسيير الشؤون النقدية في الجزائر المتمثلة في مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض في مجال سياسة الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع وقد استحدث هذا القانون هيئة رقابية لمتابعة نشاطات البنك، يعد هذا القانون بمثابة نقطة تحول ذات بعد إيجابي لتمثل في توضيح شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيرى البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبوا المخالفات، كما يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.

- القانون 01/04: جاء هذا القانون 01/04 الصادر في 04 مارس 2004 لتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وفي العام ذاته جاء القانون 02/04 ليحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري، ثم القانون 03/04 ويتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

- الأمر 04/10: هو القانون المعدل والمتمم للأمر 11/03 صدر بتاريخ 26 أوت 2010 يركز على ثلاث نقاط أساسية:

• أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني والمحافظة على التوازنات الداخلية

• تنظيم الأنشطة البنكية

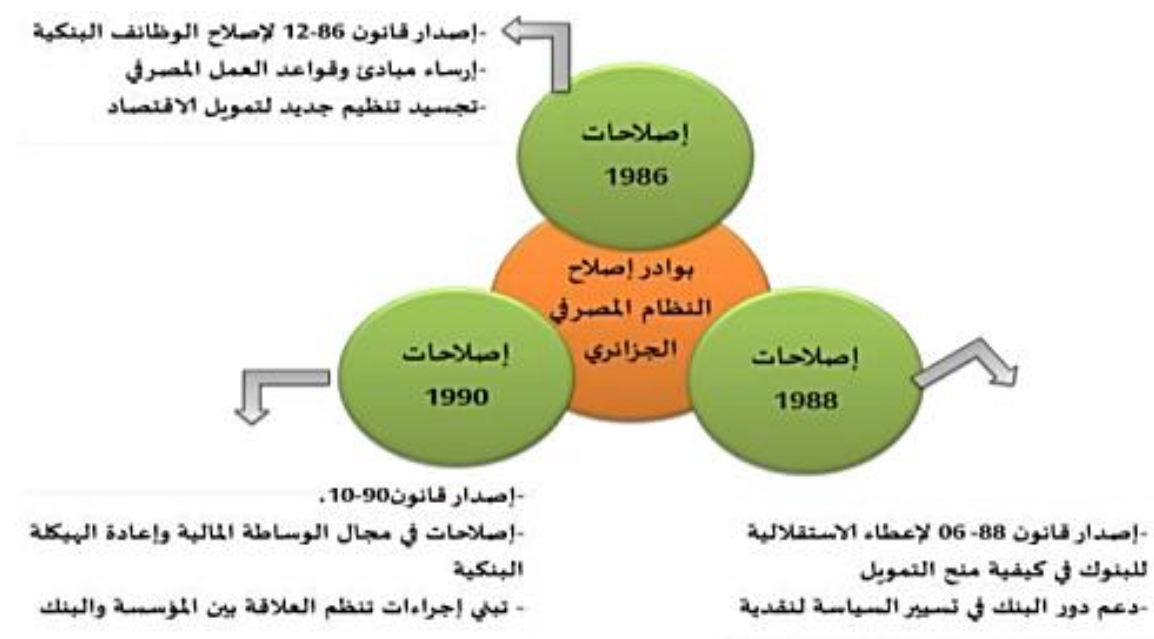
• تفعيل آليات الرقابة البنكية

ويهدف الأمر 04/10 إلى توسع صلاحية بنك الجزائر لتشمل توجيه ومراقبة الحركة النقدية بكل الوسائل الملائمة، وتوزيع القروض وتنظيم السيولة، إلى جانب ضبط سوق الصرف

والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلاحيته (المادة 02 من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض) أهم ما ينص عليه هذا الأمر هو تعزيز حماية مصالح الدولة من خلال المساهمة الوطنية في رأس مال أي بنك أو مؤسسة مالية ورأس مال لا يقل عن 51%.

ويعد هذا الأمر مؤشرا على التنازل الجزئي عن مبدأ استقلالية السلطة النقدية من خلال اضافة أهداف أخرى لهدف استقرار الأسعار ووضع تشكيلة جديدة تضم ممثل عن وزير المالية ضمن لجنة الرقابة البنكية.¹

الشكل رقم 03 : إصلاحات انظام المصرفي الجزائري.



المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق .

¹ مديناي محمد، طلآاوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 82.

المطلب الثالث: الانجازات المحققة في ظل عملية الإصلاح المالي والمصرفي

من خلال تفحصنا لجوهر عملية الإصلاح المالي والمصرفي التي تضمنها قانون النقد والقرض على وجه التحديد برنامج الإصلاح الشامل لسنة 1994، يمكن حصر بعض الانجازات المحققة على أرض الواقع وذلك على غرار النتائج المسجلة في القطاع الحقيقي من جراء تطبيق الإصلاح الاقتصادي الشامل وفقا لما يلي¹:

- بدأ بنك الجزائر في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3 بالمائة من الودائع المصرفية غير متضمنة الودائع بالعملات الأجنبية؛
- تحقق تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وبشكل كامل ابتداء من سنة 1996 مما أدى إلى تحقيق معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في ظل السياسات النقدية للطلب التي أدت إلى انخفاض معدلات التضخم؛
- تم إلغاء الضوابط التي تحكم البنوك في مجال تخصيص الائتمان والانتقال نحو آلية السوق في مجال تمويل الخزينة؛
- تم تمويل الخزانة عبر آلية السوق من خلال، اصدار أذونات الخزينة وبيعها للجمهور عبر المؤسسات المالية والمصرفية، وقد تم ذلك فعلا سنة 1995 عندما أقدمت الدولة الجزائرية على اصدار سندات قابلة للتداول من اجل تمويل الخزانة وذلك ببيعها عبر مزادات علنية إلى البنوك التجارية والمستثمرين المؤسسين وكذلك بهدف تقليل تكلفة الاقتراض على الحكومة وضمان قدرة الخزينة على الوصول إلى الأسواق المالية لتدبير احتياجاتها المالية وتم تطبيق عمليات السوق المفتوحة اعتبارا من ديسمبر 1996.

¹ بوعتروس عبد الحق: الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 2، المجلد 1، العدد 1 سبتمبر 2002، ص 6.

- بهدف الحد من التدخل المباشر من إدارة السياسة النقدية، تمكنت السلطات النقدية من تحقيق تحول نوعي في مجال الأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية وذلك باستخدامها أدوات السياسة النقدية التي تتسجم والتوجيهات الجديدة مثل أدوات الخزينة، شهادات الإيداع، اتفاقيات إعادة الشراء، وقد أعاق العمل لهذه الأدوات عدم توفر سوق نقدي ومالي متطور¹.
- في مجال نظام وسعر الصرف تمكنت الجزائر من تحقيق نوع من الاستقرار في قيمة الدينار الجزائري وذلك من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، وبنسب مرتفعة خاصة 1994 حيث عرفت قيمة الدينار أعلى نسبة تخفيض بالنسبة للدولار الأمريكي، كما سجلت تحول نظام الصرف في الجزائر من النظام الثابت لسعر الصرف إلى نظام أكثر مرونة، كما تمكنت البنوك من خلق سوق للصرف الأجنبية (ديسمبر 1995) فيما بينها، يتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما تم انشاء مكاتب للصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي (ديسمبر 1996).
- تم ادخال تغيرات جوهرية في قوانين البنوك المركزية وعلى الأخص فيما يتعلق بمسؤولية البنوك المركزية في تصميم وتنفيذ سياسة نقدية تتسجم والسياسة الاقتصادية للدولة، كما شملت التعديلات تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المصرفي التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه مع إدخال هذه التعديلات تم انشاء مصارف خاصة برأس مال محلي وأجنبي، حيث كان عدد البنوك قبل الإصلاح لا يتجاوز الستة بنوك، بينما قفز العدد إلى خمسة عشر بنكا مرخصا بعد اجراء التعديلات المنوة عنها؛

¹ بوعتروي عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 67.

- في مجال إعادة الهيكلة المصرفية، باشرت السلطات الجزائرية إعادة رسملة القطاع المصرفي وقدرت الكلفة الإجمالية لتلك العملية بـ 10 مليار دولار بنهاية عام 1997، كما تم إعادة هيكلة التخصص الوظيفي للبنوك كما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تم تحويله إلى مصرف تجاري بأتم معنى الكلمة وكذلك الحال بالنسبة للبنك الجزائري للتنمية الذي أصبح يقوم بمختلف الأنشطة المصرفية على غرار البنوك التجارية الأخرى، أما عن خصوصية البنوك فالعملية تسير في نفس الاتجاه خصوصا في السنوات الأخيرة؛
- أعيدت رسملة البنوك التجارية حيث تلقت هذه الأخيرة خلا الفترة (1991-1996) 271 بليون دينار نقدا منها 80% في صورة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبي الناتج عن الاقتراض الخارجي و20% تمثل إعادة رسملة البنوك وفي هذا الشأن تمت رسملة كل من البنك الجزائري والقرض الشعبي سنة 1995 من خلال مساهمة من ميزانية الدولة مقدارها 10 بلايين دينار جزائري¹.

¹ بوعتروس عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ص67.

المبحث الثاني: أثر الإصلاحات المصرفية على أداء البنوك التجارية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الآثار المترتبة للإصلاحات المالية في الجزائر على أداء البنوك التجارية، من خلال معرفة واقع البنوك الجزائرية في ظل هذه الإصلاحات في المطلب الأول، ومدى تطور مؤشرات الوساطة المالية في البنوك الجزائرية بعد الإصلاحات المصرفية في المطلب الثاني، وواقع النظام المصرفي الجزائري في ظل سياسة التحرير المالي.

المطلب الأول: واقع البنوك الجزائرية في ظل هذه الإصلاحات

سيهتم هذا العنصر بدراسة مدى استجابة البنوك الجزائرية للإصلاحات التي خضعت لها السلطات الجزائرية وذلك من خلال تسليط الضوء على العناصر التالية:

أولاً: الهيكل الحالي للنظام البنكي الجزائري:

تعتبر سنة 1990، منعرجاً هاماً في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر والتي صادفت صدور قانون النقد والقرض، والذي جاء بالعديد من الإصلاحات من بينها تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة والسماح بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والوطنية والمختلطة، والترخيص بفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر. ويتكون الهيكل المصرفي الجزائري الحالي من بنك الجزائر، وعشرين بنكاً تجارياً وتسعة مؤسسات مالية والشكل أصفله يوضح ذلك:

شكل رقم 04: الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مقرر رقم 15-01 يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر. الجريدة الرسمية، العدد 06، 10 فبراير سنة 2015، ص 36.

ثانيا: مكانة البنوك الجزائرية عربيا: بغية تبيان موقع الجزائر ضمن البنوك العربية تم الاعتماد على دراسة قامت بها مؤسسة اتحاد المصارف العربية تتضمن عملية ترتيب أكبر 100 بنك عربي من حيث الأصول وتوصلت تلك الدراسة إلى النتائج الملخصة في الجدول رقم 01:

جدول رقم 01: أكبر 100 بنك عربي

الدول	عدد البنوك	مجموع الأصول (مليون دولار)	
		2018	الفصل الثاني 2019
الإمارات	17	684,262	756,803
السعودية	12	604.490	617,082
لبنان	12	243,821	246.274
قطر	10	429,521	443.273
الكويت	10	262,618	271,867
المغرب	7	160,751	161,096
البحرين	7	142.778	150, 144
مصر	6	193,231	196,476
سلطنة عمان	5	65,843	65,454
الجزائر	5	87,875	87,875
العراق	3	106,131	76,817
الأردن	3	66,763	66,355
ليبيا	2	31,513	31,513
تونس	1	5,514	5,514
المجموع	100	3.350,550	3.176,543

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 466، سبتمبر، 2019، ص 15.

بالوقوف على نتائج الجدول أعلاه وبعد دراستها وتحليلها تبين أن الجزائر احتلت المركز السادس بالنسبة لعدد البنوك ضمن قائمة أكبر بنوك وهي كل من بنك الجزائر الخارجي في المرتبة 36، البنك الوطني 100 بنك عربي والتي تمثلت في خمس الجزائري بالمركز 40 والقرض الشعبي الجزائري في الرتبة 54 وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في المركز 73 وبنك التنمية المحلية في المرتبة 88، في حين استحوذت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى، فمن أصل 100 بنك عربي نجح 17 بنك إمارتي في التواجد في المراتب الأولى، متبوعة بالسعودية ولبنان التي حضرتا بـ 12 بنكاً، ثم قطر والكويت بعشر بنوك، فالمغرب والبحرين بسبع بنوك. إضافة إلى ذلك البنوك الجزائرية تحصلت على المرتبة التاسعة في إجمالي حجم الأصول ضمن قائمة أكبر 100 بنك عربي بنسبة 2,76% في الفصل الثاني من سنة 2019 غير أن المراكز الأولى عادت إلى دول الخليج، بحيث أن الإمارات العربية المتحدة استحوذت على المرتبة الأولى بحوالي 23,82 %، تليها البنوك السعودية بنسبة 19,42 % فالقطرية بمعدل 13,95 %، فالكويتية بنسبة 8,55 %، في حين أن أصول البنك التونسي ضمن قائمة أكبر 100 بنك عربي شكلت حوالي 0,17 %، مما جعلها تحتل المركز الأخير.

ثالثاً: هيكل الودائع في الجزائر:

تصنف الودائع التي تتلقاها البنوك الناشطة في الجزائر إلى ودايع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع متعلقة بالواردات والتي تتشارك فيها كل من البنوك العمومية والخاصة، والجدول أسفله يوضح ذلك:

الفصل الثاني الإصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

جدول رقم 02: هيكل الودائع للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطلب (مليار دج)	1750.4	2560,8	2946,9	2502,9	2763.7	3.495.8	3.356.4	3.537.5	4.434.8	3.891.7	3.732.2	14.499
البنوك العمومية	1597.5	2369,7	2.705.1	2.241.9	2.462.5	3.095,8	2.823.3	2.942.2	3.712.1	3.297.7	3.060,5	3,765.5
البنوك الخاصة	152.9	191.1	241.8	1261,0	301,2	400	533,1	595.3	1722.7	594	671,71	1733.5
ودائع للضمان (واردات كفالات) مليار دج	1649.8	1761	1991	2.228.9	12.524.3	2.787,5	3.333.6	3.691.7	4.083.7	4.443,4	4.409.3	4.708.5
البنوك العمومية	1584.5	1.671.5	1,870.3	2.079	2.333.5	2.552.3	3.053,6	3.380.4	3.793.6	4.075.8	4.010.8	4.233
البنوك الخاصة	65.3	189.5	120.7	149.9	190.8	235.2	280	311.3	290.1	367.6	398.6	475.5
ودائع للضمان (واردات كفالات) مليار دج	116.3	195.5	223.9	414.6	424.1	449.7	548	558.2	599	865.6	938.4	1.024.7
البنوك العمومية	85.6	162.9	185.1	311.1	323,11	351,71	426.2	419.4	494.4	751.2	833.7	782.1
البنوك الخاصة	30.7	32.6 4	38.8	103.5	101	98	121.8	138.8	104.6	114.4	104.7	242.6
مجموع الموارد المجمعة مليار دج	3516.5	517.3	5.161.8	5.146.4	5.712.1	6.733	7.238	7.787.4	9.117.5	9.200,7	079,91	10.232,
حصة البنوك العمومية (%)	92.9	93.1	92.2	90	89.6	89,1	87,1	86,6	87.7	88.3	87.1	85.8
حصة البنوك الخاصة (%)	7.1	6.9	7.8	10	10.4	10.9	12.9	13.4	12.3	11	12.9	14.2

المصدر: - بنك الجزائر. التقرير السنوي 2008. التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2009، ص 121.

بنك الجزائر. التقرير السنوي 2010. التطور الاقتصادي والنقدي، جويلية 2011، ص 97.

- بنك الجزائر. التقرير السنوي 2013. التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2014، ص 103

يتضح لنا من خلال قراءة الجدول اعلاه أن حجم الودائع في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة كنتيجة لتوسع نشاط البنوك وزيادة فروعها وانتشارها، باستثناء سنة 2009 بحيث شهدت هذه السنة انخفاضا للموارد المتحصل عليها والسبب في ذلك يعود إلى تراجع حجم الودائع تحت الطلب بنسبة 17,33 % كنتيجة لانكماش موارد قطاع المحروقات تحت تأثير الصدمة الخارجية والمتمثلة في أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط (فبعد ما كان متوسط سعر برميل البترول الخام يقدر بنحو 97,04 دولار أمريكي سنة 2008 أصبح يعادل 61,87 دولار أمريكي سنة 2009) (59) بسبب انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي والذي تسعر به صادرات المحروقات مما نتج عنه تراجع إيرادات قطاع المحروقات، وكذلك السنوات 2012 و 2015 و 2016 عرفت انخفاضا الحجم الودائع وينسب هذا الانخفاض للبنوك العمومية التي سجلت انخفاضا في الودائع تحت الطلب بنسبة 8,8 % و 8,4 % في سنتي 2012 و 2016 على الترتيب، وإلى انخفاض الودائع تحت الطلب في كل من البنوك العمومية بمعدل 12,5% والبنوك الخاصة بنسبة 17,8 % في عام 2015. ويتبين من الجدول أعلاه أن الودائع تحت الطلب تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الودائع بمتوسط بلغ حوالي 3.289,34 مليار دينار جزائري، فيمكن أن يعود ذلك إلى رغبة البنوك في جذب هذا النوع من الودائع لأنه ذو تكلفة منخفضة، ففي أغلب الدول لا تقوم البنوك التقليدية بدفع فوائد على أرصدة هذه الحسابات، كما يمكن أن هذا النوع من الودائع هو المفضل لدى الزبائن بسبب إمكانية الحصول على المبلغ المودع في أي وقت.

ويتبين لنا من خلال الجدول رقم 04 أيضا استحواذ البنوك العمومية على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع والتي قدر متوسطها خلال اثني عشرة سنة حوالي 89,125 %، وكذا بالنسبة لأنواع الثلاثة من الودائع نجد أن البنوك العمومية تمتلك الحصة الأكبر مقارنة بالبنوك الخاصة طوال فترة الدراسة، وذلك بالرغم من فتح المجال للإنشاء بنوك خاصة

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

وأجنبية وحتى بعدما أصبح عددها يفوق عدد البنوك العمومية، والسبب في ذلك يعود إلى انعدام الثقة في البنوك الخاصة بعد أزمة بنك الخليفة وما انجر عنه من ضياع لحقوق المودعين، وكذا لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد، وبما أن البنوك تعود للدولة وكذا مؤسسات هذا القطاع ترجع للدولة، فمن الطبيعي أن تقوم تلك المؤسسات بإيداع مواردها لدى البنوك العمومية، إضافة إلى تواجد فروع للبنوك العمومية تقريبا في كل أنحاء الجزائر على عكس البنوك الخاصة التي تتركز فروعها فقط في شمال الجزائر فمثلا في ولاية بشار نجد فقط فرع بنك الخليج وبنك ترست الجزائر الذي تم افتتاحه مؤخرا وغياب لفروع باقي البنوك الخاصة والتي يبلغ عددها قرابة 12 بنك.

و من خلال الجدول أعلاه تراجع حصة البنوك العمومية من حجم الودائع خلال فترة الدراسة فبعدما كانت تعادل 92,9 % في سنة 2006 انخفضت بشكل مستمر ووصلت إلى 85,8 % في عام 2017، على عكس حصة البنوك الخاصة والتي عرفت ارتفاعات متواصلة خلال فترة الدراسة فبعد ما كانت تقدر بنحو 7.1 % في عام 2006 ارتفعت إلى 14,2 % في سنة 2017 ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد البنوك الخاصة والأجنبية في الجزائر.

رابعاً: حجم القروض

الجدول رقم 03 يوضح حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية والخاصة لكل من القطاع العام والخاص:

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

جدول رقم 03: هيكل القروض الموجهة للقطاع العمومي والخاص خلال الفترة 2006-

2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض الموجهة للقطاع العمومي (مليار دج)	848.4	989.3	1.2022	1485.9	1.461.4	1.742.3	2.040.7	2.434.3	3.382.9	3.688.9	3.952.8	4.311.8
البنوك العمومية	847.3	987.3	1.200.3	1.484.9	1.461.3	1.742.3	2.040.7	2.434.3	3.373.4	3.679.5	3.943.3	4.302.3
البنوك الخاصة	1.1	2	1.9	1	0.1	0	0	0	9.5	9.5	904	9.5
القروض الموجهة للقطاع الخاص (مليار دج)	1.005.7	1.214.4	1.411.9	1.599.2	1.805.3	1805.3	2.244.9	2.720.2	3.120	3.586.6	3.955	4.566.1
البنوك العمومية	879.2	964	1.086.7	1.227.1	1.374.5	1.374.5	1.675.4	2.023.2	2.338.7	2.687.1	2.982	3.400.4
البنوك الخاصة	176.5	50.4	325.2	3.72.1	430.8	530.7	569.5	697	781.3	899.5	973	1.164.4
مجموع القروض (مليار دج)	1.904.1	2.203.7	2.614.1	3.085.1	3.266.7	1.724.4	4.285.6	5.154.5	6.502.9	7.275.6	7.907.8	8.877.9
حصة البنوك العمومية %	90.7	88.5	87.5	87.9	86.8	85.8	86.7	86.5	87.8	87.5	87.6	86.8
حصة البنوك الخاصة %	9.3	11.5	12.5	12.1	13.2	14.2	13.3	13.5	12.2	12.5	12.4	13.2

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص 123.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 100.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 106.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن القروض الموجهة للقطاع العام قد سجلت تطورا مستمرا خلال الفترة قيد الدراسة، فبعدما كانت تقدر بحوالي 848,4 مليار دينار جزائري أصبحت سنة 2017 تفوق 4 آلاف مليار دينار جزائري أي بزيادة تقدر بنحو 408,22 %، وهذه القروض منح من طرف البنوك العمومية والخاصة، لكن تعود النسبة الكبيرة منها للبنوك العمومية بمتوسط بلغ حوالي 2.293,4 مليار دينار جزائري، نظرا للدور الذي تقوم به في تمويل مشاريع الاستثمار الكبرى للمؤسسات العمومية في قطاعي الطاقة والمياه. بينما البنوك الخاصة تعد مساهمتها ضعيفة جدا في تمويل القطاع العام حيث لم تتجاوز مساهمتها 1% وفي بعض السنوات كانت معدومة وهذا ما يدل على قلة التعاملات بين البنوك الخاصة والقطاع العام، والبنوك العمومية هي المسؤولة عن تمويل القطاع العام.

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

ويلاحظ أيضا من الجدول أعلاه أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص هي أيضا في تزايد مستمر، وجزء كبير منها يخص البنوك العمومية، فهذه الأخيرة لها مساهمة كبيرة في تمويل الأسر والمؤسسات الخاصة والجمعيات والتي بلغ متوسطها خلال اثني عشر سنة حوالي 76,58 %، والبنوك الخاصة تساهم أيضا في تمويل القطاع الخاص بمتوسط بلغ خلال الاثني عشر سنة 23,69 % وهو بذلك يفوق متوسط نسبة مساهمتها في تمويل القطاع العمومي.

ويتبين مما سبق أن البنوك العمومية لا تزال تلعب دورا رياديا ورئيسيا في الاقتصاد الجزائري فهي توفر التمويل للمؤسسات العمومية والخاصة والأسر والجمعيات بمتوسط يوازي 87,5 % خلال اثنا عشرة أعوام وهذا يعني أن النشاط البنكي في الجزائر هو نشاط عمومي وهذا بالرغم من الانفتاح الذي يعرفه السوق البنكي وأن عدد البنوك الخاصة يتجاوز ضعف البنوك العمومية. ويظهر أيضا أن البنوك الخاصة في الجزائر تقوم بدور مكمل ومتمم لعمل البنوك العمومية فهي تساعد على تمويل القطاع الخاص.

خامسا: أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني:

يوضح هذا المعيار مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، وتم تطبيق هذا المعيار على البنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2017، والجدول رقم 04 يوضح ذلك:

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

جدول رقم 04: الأهمية النسبية للودائع المصرفية إلى مجموع القروض والائتمان خلال

الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع المصرفية / حجم القروض	1,8468	2,049	1,974	1,668	1,748	1,807	1,688	1,510	1,402	1,264	1,148	1,152
الودائع تحت الطلب / القروض	0,919	1,162	1,127	0,811	0,846	0,938	0,783	0,686	0,681	0,534	0,471	0,506
الودائع لأجل / القروض	0,866	0,799	0,761	0,722	0,772	0,748	0,777	0,716	0,627	0,610	0,557	0,530

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدولين السابقين.

بعد دراسة بيانات الجدول أعلاه يتضح أن هذا المؤشر قد سجل نسبة مرتفعة خلال السنتين الأوليتين من فترة الدراسة نظرا لأن حجم الودائع المتحصل عليها يفوق حجم القروض الممنوحة وهذا ما يعكس قدرة البنوك على جذب الودائع، وهذا ما يشير أيضا إلى قدرة البنوك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجة القطاعات الاقتصادية، لكن بدأ هذا المؤشر في الانخفاض ابتداء من سنة 2008 وواصل الانخفاض في سنة 2009 كنتيجة لتأثر قطاع المحروقات بالصدمة الخارجية، ولكن في سنتي 2010 و 2011 شهد هذا المعامل تحسنا بسبب ارتفاع الودائع البنكية بمعدل أعلى من نسبة نمو القروض، غير أنه انطلاقا من سنة 2012 نسبة الودائع المصرفية إلى القروض بدأت في الانخفاض واستمرت في ذلك حتى سنة 2016 وهذا ما يعكس تدهور القدرة الإبداعية للبنوك وبشكل لا يتناسب واتجاهات البنوك الائتمانية والاستثمارية، ليشهد هذا المعيار تحسنا طفيفا سنة 2017 والسبب في ذلك يعود إلى نمو الودائع البنكية بنسبة 12,69% وهي أعلى من 12,26% نسبة ارتفاع القروض. ويتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الودائع تحت الطلب إلى القروض قد سجلت معدلات منخفضة وخصوصا خلال الفترة 2009-2016، أما نسبة الودائع لأجل إلى القروض عرفت انخفاضا مستمرا خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017 باستثناء سنة 2012 مما يشير إلى انخفاض نسبة مساهمة الودائع لأجل في تغطية القروض.

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

سادسا: تقييم ربحية البنوك الجزائرية: قصد تبين مدى قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تحقيق الأرباح من موجوداتها تم الاعتماد على ثلاثة أهم مؤشرات وهي معدل العائد على الأموال الخاصة والذي يعبر عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، ويمثل حاصل قسمة النتيجة الصافية على متوسط الأموال الخاصة، ومعدل العائد على الأصول الذي يقيس العائد للبنوك المتحقق نتيجة استثمار أصولها، ويعبر عن نسبة الأموال الخاصة إلى متوسط الأصول، بالإضافة إلى مؤشر هامش الربح الذي يوضح حصة الهامش المصرفي المحتفظ به من طرف البنوك بعد حذف مصاريف التشغيل، أي المصاريف العامة، المؤونات المشكلة لتغطية مخاطر القرض، الضرائب والرسوم على وجه الخصوص، والجدول رقم 05 يوضح المؤشرات الثلاثة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2017-2009:

جدول رقم 05 : نسب الربحية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2017-2009 (الوحدة: %)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع المصرفية / حجم القروض	26,01	26,70	24,58	22,67	18,97	23,90	20,34	18,14	17,84
الودائع تحت الطلب / القروض	1,75	2,16	2,10	1,93	1,67	2,01	1,83	1,86	2,01
الودائع لأجل / القروض	58,37	63,76	54,89	68,58	66,82	72,64	72,65	64,23	68,17

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 227.

بنك الجزائر. التقرير السنوي 2017. مرجع سابق، ص 152.

من خلال الجدول 05 يتبين لنا تذبذب نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين وهذا ما يشير إلى تذبذب البنوك في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، ففي سنة 2009 يلاحظ ارتفاع قيمة هذا المؤشر، ويرجع ذلك إلى تحسن مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

والتي بلغت حوالي 27,41 % مقابل 21,84 % للبنوك الخاصة، وفي سنة 2010 سجل هذا المؤشر أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة وتعود النسبة الكبيرة من تلك المردودية للبنوك العمومية فهي تمثل 89% من إجمالي القطاع المصرفي و83% من الشبكة الوطنية كما تحقق 70,5 % من إجمالي ناتجها الصافي المصرفي (60) وارتفاع مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية ليس دليل على كفاءتها في إدارة أرباحها وإنما يرجع ذلك إلى مجهودات الدولة الجزائرية في تطهير وإعادة هيكلة المصارف العمومية، بحيث بلغت القروض التي تم تحويلها إلى سندات الخزينة العمومية سنة 2010 حوالي 298,596 مليار دينار (61)، وابتداء من سنة 2011 وإلى غاية سنة 2013 يتبين تناقص هذه النسبة كنتيجة لارتفاع متوسط حقوق الملكية بمعدل يزيد عن نسبة ارتفاع صافي الربح، لتعود هذه النسبة للارتفاع سنة 2014 كنتيجة لاستقرار نتائج البنوك الخاصة من جهة وتحسن إيرادات البنوك العمومية من جهة ثانية بحيث ارتفعت منتوجات الفوائد والنشاطات الأخرى بحوالي 19,8% مقارنة بسنة 2013 وانجر عن ذلك زيادة الإيراد البنكي الصافي بنحو 22,8%(62)، ليشهد هذا المعيار انخفاضا مستمرا خلال 2015-2017 كنتيجة لانخفاض العائد على الأموال الخاصة في كل من البنوك العمومية والخاصة من متابعة بيانات الجدول أعلاه يتضح أن نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول قد أخذت قيما مختلفة خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2009 حققت البنوك الجزائرية معدل مقبول، إذ في هذه السنة سجلت البنوك العمومية معدل يقدر بنحو 1,33 % وهو أقل من ذلك المحقق من طرف البنوك الخاصة والذي بلغ قرابة 3,28% ليرتفع هذا الأخير في سنة 2010 فيصل معدل 3,49 % مقابل 1,33% للبنوك العمومية والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع متوسط حجم النشاط بنسبة 29,6% والذي أدى إلى زيادة أكبر في النتائج (63)، على عكس البنوك العمومية التي ارتفعت حصة متوسط حجم أنشطتها دون أن يقابل ذلك زيادة في عائداتها هذا ما أدى إلى انخفاض طفيف في عائد الأصول للبنوك العمومية، وعليه يمكن القول أن ارتفاع سنة

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

2010 يرجع إلى العائد الكبير الذي حققته البنوك الخاصة وهذا ما يشير إلى كفاءتها في استغلال أصولها، وانطلاقا من سنة 2011 وإلى غاية سنة 2013 يتضح انخفاض العائد على الأصول للبنوك الجزائرية ويعزى ذلك إلى زيادة متوسط الأصول بمعدل أكبر من ارتفاع الربح الصافي، لكن في سنة 2014 رجع هذا المؤشر للارتفاع نتيجة لتحسن الربح الصافي بسبب ارتفاع إيرادات الفوائد والنشاطات الأخرى، لتشهد باقي السنوات الدراسة تذبذبا ما بين انخفاض وارتفاع.

يتضح من الجدول أعلاه أن هامش الربح للبنوك الجزائرية قد شهد تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2010 يتبين ارتفاع قيمة هذا المؤشر والسبب في ذلك يعود إلى استقرار هامش البنوك العمومية وارتفاع هامش البنوك الخاصة، فنتيجة لانخفاض المؤنات المشكلة لتغطية مخاطر القروض وكذا تناقص حصة المصاريف العامة والاهتلاكات والمؤنات والتي أصبحت لا تمتص إلا 37,62 % من صافي الناتج المصرفي مقابل 43,46 % سنة 2009 إضافة إلى ارتفاع منتوجات خارج الاستغلال إلى 10,52 % من صافي الناتج المصرفي مقابل 10,10 % سنة 2009 استقر هامش الربح للبنوك العمومية، أما البنوك الخاصة ارتفع هامشها بسبب انخفاض حصة المصاريف العامة ومخصصات الاهتلاكات والمؤنات والتي أصبحت تمثل 40,78 % سنة 2010 بعدما كانت تمتص 49,52 % سنة 2009 (64)، وفي سنة 2011 انخفضت قيمة هذا المؤشر عن ما كانت عليه في عام 2010 قد يرجع ذلك لارتفاع المؤنات المشكلة لتغطية مخاطر القرض والاهتلاكات والمؤنات أو إلى انخفاض إيرادات خارج الاستغلال، ويتبين أنه ابتداء من سنة 2012 رجع هذا المؤشر للارتفاع مما يعكس تحسنا تدريجيا في مجالات تقييم مخاطر القروض وتسييرها ومتابعتها وذلك بفضل تكثيف الرقابة على محفظاتها من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية.

سابعاً: تقييم ملاءة البنوك الجزائرية:

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

لغرض بيان مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنوك الجزائرية تم الاستناد إلى نسبة الملاءة الإجمالية والتي تعكس نسبة الملاءة المالية مصداقية الهيكل المالي للبنك في ضوء المخاطر التي قام باتخاذها، وتقاس بالمقارنة بين حجم أمواله الخاصة ومجموع المخاطر المرجحة بالأوزان حسب درجة الخطر، كما تم الاعتماد على معدل ملاءة الأموال القاعدية والجدول أسفله يوضح ذلك:

جدول رقم 06: نسب الملاءة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017 (الوحدة: %)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الملاءة الإجمالية	26,15	23,64	23,77	23,62	21,50	18,39	16,02	18,86	19,56
معدل ملاءة الأموال القاعدية	19,09	17,67	17	17,48	15,51	13,31	15,75	16,33	15,18

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 227.

بعد قراءة أرقام الجدول أعلاه يتضح تباين معدل الملاءة الإجمالية بين الانخفاض والارتفاع من سنة لأخرى، بحيث تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2009 بسبب رفع رأس مال البنوك تبعا للنظام 04-08 هذا من جهة ووضع جزء من الأرباح في شكل احتياطات من جهة ثانية، أما أدنى نسبة فقد تحققت سنة 2014 نتيجة لتعديل طريقة حساب نسبة الملاءة بإصدار النظام رقم 01-14 وذلك بإدراج مخاطر السوق والمخاطر العملية وترجيحها بالإضافة إلى مخاطر الائتمان، ويتبين من الجدول رقم 08 أن البنوك الجزائرية تستجيب للتنظيم الاحترازي في مجال نسبة الملاءة الإجمالية سواء تلك المحددة في التعليم رقم 74-94 وهذا ما يتبين من الجدول أعلاه أن نسب الملاءة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2013 تتجاوز نسبة 8%، أو المحددة في النظام رقم 01-14 فنسبة الملاءة للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 تتجاوز معدل 9,5%. ويتضح أيضا من الجدول

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

أعلاه أن البنوك الجزائرية تلتزم بالحد الأدنى من رأس المال القاعدي اللازم لتغطية المخاطر الصادر من قبل بنك الجزائر أو حتى المحدد في معايير بازل 3، فتبعا للأرقام المذكورة في الجدول أعلاه يتبين أنه خلال الفترة 2009-2013 تتجاوز نسب ملاءة الأموال القاعدية معدل 4,5% وانطلاقا من سنة 214 يلاحظ أنها تتعدى نسبة 5,5% الصادرة عن لجنة بازل 3 وحتى 7% المحددة في قانون 14-01 .

ثامنا: تقييم سيولة البنوك الجزائرية:

لتعرف على مدى قدرة البنوك الجزائرية على مواجهة التزاماتها الفورية والمتوقعة من دون تأخير تم الاعتماد على المؤشرين الملخصين في الجدول أسفله:

جدول رقم 07: نسب السيولة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017 (الوحدة: %)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السنوات نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الاصول	51,82	52,98	50,16	45,87	40,46	37,96	27,17	23,50	23,74
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الاجل	114,52	114,29	103,73	107,51	93,52	82,06	61,64	58,39	53,86

المصدر: - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 227.

-Banque d'Algérie. Rapport annuel d'Algérie 2014. Chapitre 6 : intermédiation et infrastructure. Publication (en ligne]. Disponible sur :< http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/chapitre6_2014.pdf>(consulté le 15 août 2016). P163.

- بنك الجزائر. التقرير السنوي 2017. مرجع سابق، ص 152.

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

يتضح من بيانات الجدول رقدوا أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك الجزائرية هي غير مستقرة خلال الفترة قيد الدراسة، بحيث شهدت سنتي 2009-2010 ارتفاع لهذه النسبة فحجم الأصول السائلة يتجاوز نسبة 50% من إجمالي الأصول فهو يعتبر أمر مقبول للبنوك لأنه يشير إلى توفر السيولة ويمكن للبنوك من مواجهة التزاماتها بدون أية مخاطر هذا من جهة، لكن من جهة ثانية يعتبر تجميد لجزء كبير من الأموال كان بالإمكان توظيفه واستثماره وتحقيق أرباح. وانطلاقا من سنة 2011 يتبين انخفاض لهذا المؤشر نتيجة للاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

يتبين أيضا من الجدول أعلاه تذبذب نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة قيد البحث، فخلال المدة 2009-2012 حققت البنوك الجزائرية نسبا مرتفعة لهذا المؤشر مما يشير إلى أن حجم الأصول السائلة يتجاوز حجم الاستحقاقات تحت الطلب وبالتالي البنوك يتوفر لديها القدر الكافي لمواجهة الديون قصيرة الأجل ويشير أيضا إلى البنوك الجزائرية تلتزم بالحد الأدنى من معامل السيولة تبعا للقانون رقم 04-11، على نقيض باقي السنوات التي شهدت معدلات أقل من معامل السيولة الأدنى مما يعكس عدم قدرة البنوك على مجابهة الديون قصيرة الأجل بواسطة أصولها السائلة مما ينجم عنه وقوع البنوك في مشكل عدم السداد، ويرجع انخفاض معامل السيولة إلى الارتفاع في القروض طويلة ومتوسطة الأجل، فعلى البنوك أن تقلل أو تضع حدا للقروض الطويلة والمتوسطة الممنوحة بما يتوافق وحجم أصولها السائلة حتى لا تصل إلى مرحلة عدم القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الوساطة المالية في البنوك الجزائرية بعد الاصلاحات المصرفية

باعتبار ان البنوك محور عملية تمويل الانشطة والقطاعات الاقتصادية، يمكن اعطاء صورة واضحة عن مستوى الوساطة في القطاع المصرفي الوطني من خلال دراسة وتحليل اهم مؤشرات الوساطة المالية المصرفية لها بتحليل بعد الاصلاحات المصرفية.

اولا: نسبة التغطية المصرفية.

التي تقاس بقسمة عدد السكان في البلد على عدد الوكالات او الشبايك المصرفية المتوفرة.

الجدول رقم (08): تطور شبكة البنوك وبعض المؤشرات المتعلقة بها للفترة 2008/2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السنوات نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول	1301	1336	1367	1441	1478	1499	1525	1557	1557	1604
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الاجل	26400	26700	26300	25500	25400	25500	25600	25660	26189	26309
عدد السكان البالغين/ عدد الشبايك	8300	7900	7900	7900	7200	8000	7500	7600	7680	7667

المصدر: Rapports Annuels De La Banque D'Algérie ,Evolution Economiques :

Et Monétaire En Algérie (2009, 2011, 2013, 2015, 2017)

من خلال دراستنا للجدول اعلاه أنه بالرغم من الارتفاع الذي شهده عدد الشبايك والوكالات البنكية والمقدر بـ 23,28% سنة 2017 مقارنة بسنة 2008، إلا أن هذا التطور يبقى بطيئا مقارنة بتطور عدد السكان، كما أن مؤشر الوساطة لم يشهد تحسنا وقدّر بحوالي 26.309 شخص لكل فرع بنكي ويعتبر بذلك الاضعف تقريبا مقارنة ببعض الدول المجاورة إذ قدر مثلا في تونس بـ 9000 شخص لكل فرع بنكي، علما أن المعدل العالمي هو شباك لكل حوالي 3000 مواطن. وحتى بالنسبة للشبايك الآلية تسجل الجزائر نسبا ضعيفة جدا،

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

اذ تبلغ هذه النسبة 6.5 شباك لكل 100 ألف نسمة، بينما تبلغ 23.59 في تونس و25.11 في المغرب.

ثانيا: مؤشرات الودائع:

تعتبر عملية تعبئة المدخرات أساس عملية الوساطة المالية وفي الوقت ذاته أهم مورد لتمويل مختلف عمليات البنك.

الجدول رقم (09): تطور مؤشرات الودائع بالبنوك الجزائرية للفترة 2008/2017

الوحدة: مليار دج السنوات

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطلب	2946,9	2502,9	2870,7	3495,8	3356,4	3537,5	4434,8	3891,7	3732,2	4499,0
الودائع لأجل	1991,0	2228,9	25243	2787,5	3333,6	3691,7	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5
مجموع الودائع 1	5161,8	5146,4	5819,1	6733,0	7238,0	77874	91175	9200,7	9079,9	10232,2
الناتج المحلي الخام 2	11043,7	9968,0	11991,6	15	14519,8	166479	17228.5	18906,6	17406,8	16702,1
الميل المتوسط للودائع (2/1)%	46,74	51,63	48,53	46,37	44,65	46,78	52,92	55,09	52,16	54,12
المرونة الداخلية	0,82	0,027	0,68	0,78	0,67	2,68	4,33	0,28	0,32	1,42

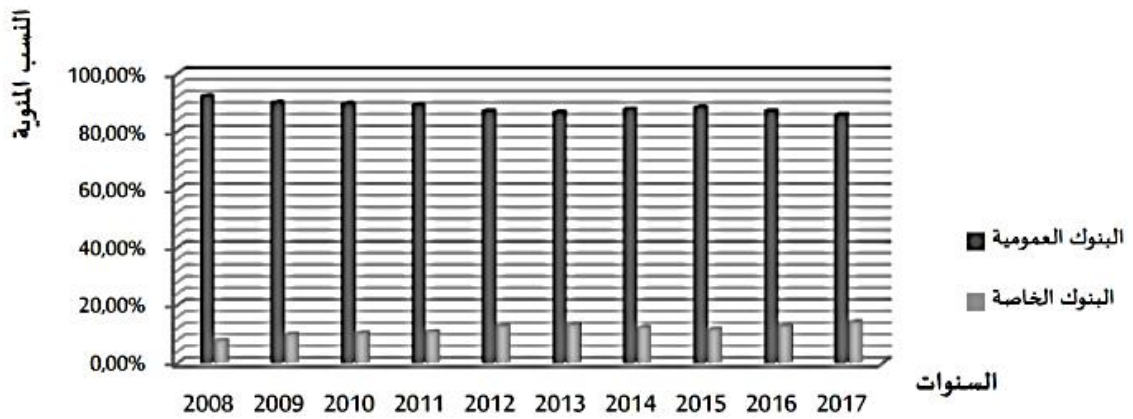
المصدر: Rapports Annuels de la Banquets D'Algérie (2009–2017)

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

يتضح من الجدول اعلاه :

- أن البنوك الجزائرية سجلت ارتفاعا في حجم الموارد المجمعة من سنة لأخرى، إلا أنها كانت بنسب متذبذبة وهذا تبعا للظروف الاقتصادية والمالية للبلاد وللتوجهات الحكومية خلال فترة الدراسة. كما أنه رغم الزيادة المعتبرة للودائع تحت الطلب بنسبة 20,54 % سنة 2017 مقابل زيادة قدرت ب 6,75% للودائع الأجل، تبقى هذه الأخيرة تفوق حجم الودائع تحت الطلب، وهو الهدف الذي عملت على تحقيقه البنوك من خلال الاصلاحات المنتهجة باعتبارها من أهم الموارد المفضلة لديها للاستقرارها.

الشكل رقم (05): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع



المصدر:

Rapports Annuels de la Banque d'Algerie, Evolution Economique et Monétaire en Algerie
(2009, 2011, 2013, 2015, 2017)

فيما يخص حصة كل من البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع، يتضح لنا السيطرة الشبه الكلية للبنوك العمومية بمتوسط 88,35 % في حين لم تتجاوز متوسط 11,6 % لدى البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة، والذي يعود إلى خصوصية النظام المصرفي الجزائري الذي يغلب عليه الطابع العام بمؤسساته العمومية الستة الأكثر أقدمية وخبرة بحوالي 1145 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى هيمنة قطاع

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

المحروقات على الاقتصاد الوطني، وتراجع ثقة الجمهور في البنوك الخاصة بعد أزمة 2003.

فيما يخص نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام فهي تعتبر مؤشر لقياس مستوى الوساطة البنكية في الإقتصاد، من خلال قياس مستوى خلق نقود الودائع أي مدى قدرة وفعالية البنوك في جذب الادخار وتعبئته. فمن خلال نتائج الجدول رقم 09 نلاحظ أن مؤشر الميل المتوسط للودائع لم يتعدى نسبة 56% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة مقبولة إلا أنها لا تزال ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية كالمغرب ومصر اللتان سجلتا نسبة 94,0% و 77,77% على التوالي سنة 2017، مما يعكس ضعف الاوعية الادخارية المتواجدة بالبنوك على جلب مدخرات الافراد واستقطاب الموارد المتوفرة لا سيما في السوق الموازي.

• وهذا ما يؤكد معامل المرونة الداخلية الذي يعتبر مؤشر يبين مدى قدرة البنوك في تغيير اتجاهات الميل نحو الايداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك، حيث كان من المفروض أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة في الادخار، وما اتضح من الجدول اعلاه أن حركة الودائع لا تعرف اتجاهها منظما وأنها غير مستقرة، فأحيانا المؤشر يتجاوز الواحد مما يعني استجابة أكثر لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وأحيانا أخرى أقل مما يعني استجابة جد ضعيفة، وهذا ما يعكس ضعف البنوك في تحفيز الايداع المصرفي وعدم ابتكار أوعية جديدة من شأنها جلب المودعين.

ثالثا: مؤشرات الاقراض المصرفي:

يعد القطاع المصرفي اساس التمويل في الجزائر نظرا لمحدودية نشاط السوق المالي، مما يجعل القروض مصدر رئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والمحرك الأساسي للوساطة المالية المصرفية في الجزائر.

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

ومن خلال الجدول رقم (09) يتضح لنا طابع نشاط الاقراض الموجه للاقتصاد الذي قامت به البنوك العمومية والخاصة، والذي شهد توسعا محسوسا من سنة الأخرى وبوتيرة متذبذبة حيث تضاعف أكثر من ثلاثة مرات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (10): تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008/2017)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض للقطاع العام	1202,2	1485,9	1461,4	1742,3	2040,7	2434,3	3382,9	3689,0	3952,8	4311,8
قروض للقطاع الخاص	1411,9	1599,2	1805,3	1982,4	2244,9	2720,2	3120,0	3586,6	3955,0	4566,1
مجموع القروض	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
نسبة القروض إلى الناتج المحلي الخام	23,67	30,95	27,24	25,65	26,44	30,96	45,42	43,56	37,74	46,96

المصدر:

Rapports Annuels de la Banque d'Algerie, Evolution Economiques et Monétaire en Algerie (2011, 2016, 2017)

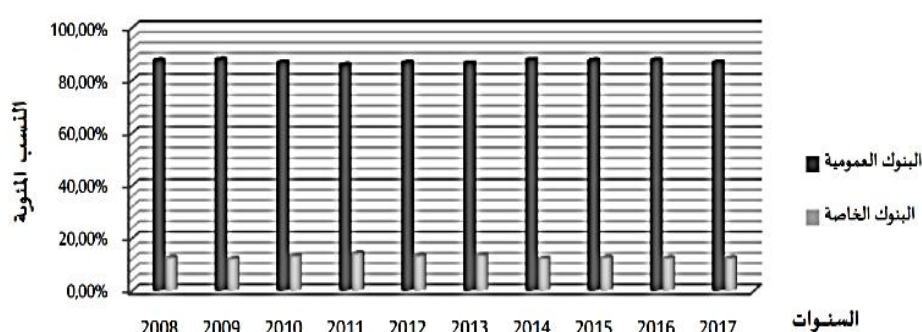
من خلال الجدول رقم 10 يتضح:

- أن وتيرة توسع القروض الموجهة للاقتصاد شملت كل من القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص وبنسب مختلفة، وكانت حصة قروض القطاع الخاص تفوق حصة قروض القطاع العام بمتوسط 51,75% و 48,18% على التوالي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع في الأساس لسياسات وتوجهات الدولة الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. وفي

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن القروض المباشرة تقريبا كليا تمويل الاقتصاد بواقع 98.2%، حيث تضمن التمويل الكلي للقطاع الخاص بنسبة 96,3% وللقطاع العام بنسبة 95,9% .

الشكل رقم (06): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2008/2017)



المصدر: من إعداد الباحثين .

من خلال ملاحظة الشكل رقم (06) يتجلى لنا ان الممول الرئيسي للاقتصاد هو البنوك العمومية ، اذ تستحوذ على ما يقارب 86,8 % من السوق المصرفية سنة 2017 مقابل 87,6% سنة 2016، في حين استقرت النسبة لدى البنوك الخاصة في 13,2% سنة 2017 مما يعكس ضعف النشاط الإقراضي للبنوك الخاصة، ويمكن ارجاع سيطرة البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد إلى:

- المشاركة للبنوك العمومية في تمويل مشاريع استثمارية كبرى للمؤسسات العمومية خاصة في قطاعي الطاقة والمياه عن طريق قروض متوسطة وطويلة الأجل، ومن جهة أخرى تهتم البنوك الخاصة بتمويل المؤسسات الخاصة والأسر بقروض قصيرة الأجل.
- نقص الموارد البنوك الخاصة مقارنة بالموارد العمومية مما قد يؤثر على مستواها الاقراضي.

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

- عدم المردودية المالية وتحمل مخاطر عدم السداد للقطاع العمومي جعلت البنوك الخاصة تتردد في تمويله .
- بخصوص ما يتعلق بنسبة القروض الى اجمالي الناتج الداخلي: فهي تعتبر من بين المؤشرات ذات الدلالة والأهمية في مجال قياس الوساطة المصرفية والتطور المالي، حيث يعكس القدرة التمويلية للاقتصاد عن طريق القروض البنكية. ونتائج الجدول رقم (10) نلاحظ أن مساهمة البنوك ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لانعاش دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، حيث لم تتجاوز سقف 47% طوال فترة الدراسة، لتعتبر بذلك المساهمة الاضعف مقارنة بدول الجوار أين سجلت المساهمة نسبة 81,58 % في تونس و 109,99% في المغرب ، مما يبين أن التوسع في الاقراض لم يتناسب مع التوسع في حجم النشاط الاقتصادي، وهذا ما قد يولد ضغوطات تضخمية ويؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

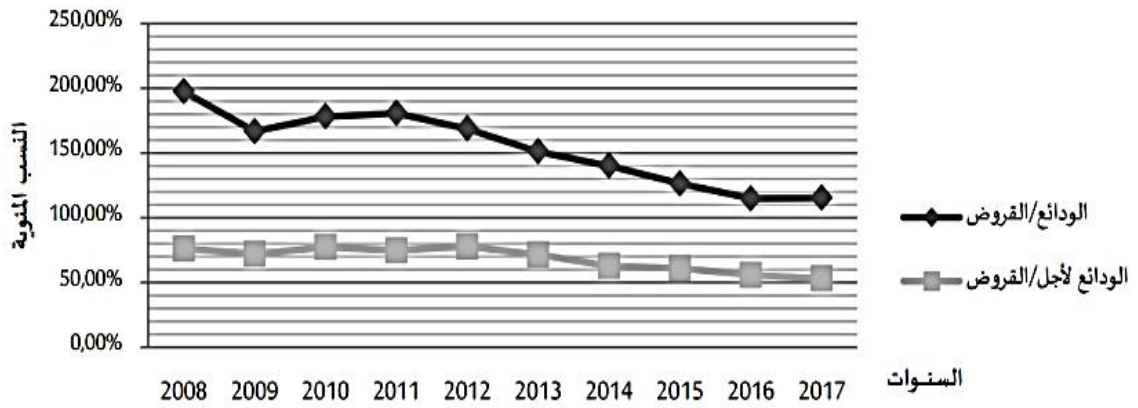
رابعا: نسبة الودائع إلى إجمالي القروض:

كمؤشر لقياس قدرة البنوك على تغطية نشاطها الائتماني من خلال الموارد المجمعة. ومن خلال الشكل رقم (03) يتبين لنا أن النشاط الاقراضي للبنوك يتم تغطيته بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة، فبعد الانخفاض المحسوس الذي عرفته نسبة الودائع الى اجمالي القروض في الخمس السنوات الأخيرة من الدراسة الناجم أساسا عن تراجع الفوائض في الموارد المجمعة مقارنة مع القروض الموزعة، تعرف استقرارا في 2017 بواقع 1,15 مقابل 1,14 سنة 2016، وهذا بفعل ارتفاع الودائع ذات الصلة باعادة شراء الدين العمومي الداخلي من طرف بنك الجزائر في اطار التمويل غير التقليدي، الأمر الذي ساهم في ارتفاع السيولة المصرفية إلى 1380,6 مليار دج ديسمبر 2017 مقابل 820,9 مليار دج سنة 2016 ويمكن بذلك البنوك من الاستمرارية في تغطية نشاطها الاقراضي، إلا أنها تلجأ في

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

ذلك إلى الودائع تحت الطلب لتغطية العجز في الودائع لأجل، بدليل أن نسبة الودائع لأجل الإجمالي القروض لم تتعدى 1 خلال فترة الدراسة. مع العلم أنه في ظل برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات نمو اقتصادي أكبر الامر يقتضي الرفع في معدلات نمو القروض خاصة قروض طويلة الأجل. مما يعني امكانية تنويع الاوعية الادخارية خاصة ذات الأجل الطويل.

الشكل رقم (07): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2008/2017)



المطلب الثالث: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل سياسات التحرير

بعد الاستقلال تبنت الجزائر مخططات تنموية تعتمد في الأصل على التمويل العمومي، بتخصيص الموارد بصفة إدارية ووفق نظام مركزي للأسعار. تميزت بهيمنة تمويل الخزينة العمومية على النظام المصرفي .

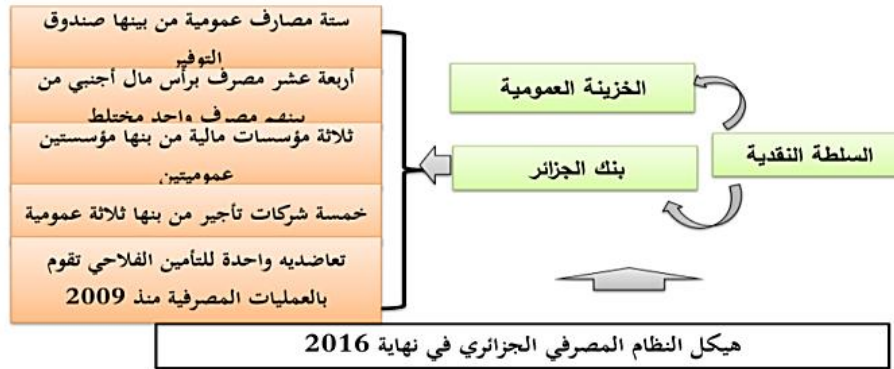
أولا : النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المالي والمصرفي

سمح قانون النقد والقرض بتهيئة الأرضية القانونية لعملية التحرير المالي والمصرفي، أين انفتح النظام المصرفي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية منها والأجنبية التي أصبحت قادرة على فتح فروع تنشط بالجزائر ضمن شروط وقواعد التشريع

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

الجزائري. بالإضافة إلى المؤسسات المالية غير بنكية وكذا مكاتب التمثيل، مما أدى إلى توسعه في ظل غياب تفعيل حقيقي للممارسات المصرفية¹.

الشكل رقم (08) : مكونات النظام المصرفي الجزائري



المصدر: www.bank-ofalgeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf

تطور هيكل النظام المصرفي الجزائري من خلال نمو عدد الفروع البنكية عبر القطر الوطني، أين بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1134 وكالة و 355 وكالة للمصارف الخاصة و 88 وكالة للمؤسسات المالية مع نهاية ديسمبر 2016، في مقابل 1123 وكالة عمومية و 364 وكالة و 88 وكالة على التوالي في نهاية 2015.

ثانيا: أفاق النظام المصرفي الجزائري في ظل سياسة التحرير المالي والمصرفي

عرفت معظم الأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم تغيرات جذرية مست الممارسة المصرفية وكذا التشريعات المنظمة لها، ومن بينها النظام المصرفي الجزائري².

¹ بن زكورة لعويينة، بوحزام سيد حمد، الصناعة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي بين أفاق النمو والواقع العلمي، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكاله تمويلية للاقتصاديات النامية يومي 11 و 12 فيفري 2019، جامعة محمد بوضياف، كتاب الملتقى الجزء الثالث، ص 302.

² بن زكورة لعويينة بوحزام سيد احمد، مرجع سبق ذكره ، ص 303.

الفصل الثاني الاصلاحات البنكية في الجزائر ومدى استجابة البنوك التجارية لها

- **إعادة الهيكلة البنكية:** أي إعادة النظر في الممارسات المصرفية وكذا دور الوساطة المالية . الأمر الذي سمح بدخول مؤسسات غير بنكية مجال الصناعة المصرفية.
- **الاندماج المصرفي:** لم تسمح التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي بالجزائر حدوث هذا النوع من العمليات ويرجع السبب إلى كبر حجم البنوك الجزائرية مما يجعلها في غنى عن هذا النوع من العمليات، زيادة إلى ضعف مستوى المنافسة (المنافسة عامل مهم من عوامل الاندماج).
- **الخصخصة:** اعتماد مشروع خصخصة ثلاثة بنوك عمومية (CPA ,BDL,BNA)، مع تجميد التنفيذ.
- **الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة:** لا تزال التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر تحد من ممارسة البنوك التقليدية والمؤسسات المالية لعمليات التمويل لاسيما التمويل الايجاري، الاستثمارات المالية .. إلخ
- **تأثير تحرير تجارة الخدمات على النظام المصرفي الجزائري:** يتعلق الأمر بإزالة الحواجز عن الخدمات المصرفية، مما يسمح بتوفير خدمات مصرفية متنوعة لصالح العملاء، تحديث نوع الخدمة ، تخفيض مخاطر السوق وتحسين أداء إدارة المخاطر. بالإضافة إلى تحسن مستوى المنافسة الذي قد لا يكون في صالح البنوك العمومية الجزائرية، قد يؤدي التحرير إلى إضعاف سلطة البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية وتنشيط العمل المصرفي.
- **تطور الوساطة المالية:** في غياب أسواق مالية متطورة، تبقى هيمنة البنوك على التمويل بالقروض المباشرة بنسبة 95.8 % من مجموع القروض الموزعة للقطاع العمومي لسنة 2016 في مقابل 95.5% في 2015، كما أن حصة هذه البنوك في تمويل القطاع الخاص تبقى أيضا معتبرة بنسبة 75.4% في 2016 مقابل 74.9%

في 2015، وهذا إن دل فإنما يدل على توجه كلا القطاعين العام والخاص نحو التمويل المباشر للبنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة وذلك نظرا للقيود والإجراءات الرقابية على أنشطتها.¹

- **التوجه للصيرفة الإسلامية:** السماح للبنوك الإسلامية بممارسة المعاملات المصرفية بناءا على الشريعة الإسلامية كبنك البركة وبنك السلام وموافقة القوانين المعمول بها مع هذا النوع من الصيغ. كما تم اقتراح فتح نوافذ للمعاملات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (بداية ببنك التنمية المحلية وصندوق التوفير والاحتياط) ، تم مناقشة المشروع ضمن يوم برلماني مفتوح للصيرفة الإسلامية المنعقد بتاريخ 4 أبريل 2018 (33) حيث أوصى المختصون بضرورة تعديل الأمر رقم 3-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية الموافق 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

¹ بن زكورة الهونية، بوحزام سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 303.

خلاصة الفصل:

شهد النظام المالي والمصرفي العديد من التحولات والتطورات التي مست التشريعات واللوائح المصرفية، زيادة على التحول العميق في الأنشطة المصرفية نتيجة للتحرير المالي والانتقال من المفهوم الوساطة التقليدية إلى الوساطة المالية.

نتج عن هذا التحول، تسارع في التجديدات والابتكارات المالية وذلك بفعل التطور في التكنولوجيا وعولة الأسواق. عملت العديد من الدول على إصلاح منظوماتها المصرفية بما يتوافق والتحولات المالية العالمية ، لا سيما فيما يتعلق بسياسة التحرير المالي وما نجم عنها من تغير شامل في العمل المصرفي .فباعتبار الصناعة المصرفية عصب الحياة للاقتصاديات العالمية ، كان لزاما الانتقال من الصناعة المصرفية التقليدية إلى مجال الصناعة المصرفية الحديثة، المرتكزة على التطور الهائل في الابتكارات المالية وكذا تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

عرفت المنظومة الجزائرية كغيرها من الأنظمة تغيرات هامة عبر مراحل تكوينها، أين مثل قانون النقد والقرض أبرز محطة في الإصلاحات. حاولت الجزائر من خلال هذا القانون تهيئة الأرضية القانونية لتطوير العمل المصرفي، الذي انفتح على بنوك ومؤسسات أجنبية تنشط إلى جانب البنوك الوطنية.

الخاتمة

الخاتمة:

كان الهدف من انجاز هذا البحث هو التعرف على أثر الاصلاح المالي على أداء البنوك التجارية، وحتى نتمكن من الوصول إلى الهدف المرجو كان لابد من التعرف على المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء الإصلاح الاقتصادي أو السياسة المالية أو الاصلاح المالي بصفة عامة، ثم خصصنا الجانب التطبيقي للجزائر.

تناولنا في الفصل الأول الأسس النظرية للإصلاح الاقتصادي والسياسة المالية حيث لاحظنا أن الاصلاح الاقتصادي يعبر عن التطور والتقدم ويعكس رفاهية المجتمع ولذلك فهو يعتمد على الموارد الاقتصادية المحلية المستعملة بطريقة جيدة، والتي تساعد على تنمية وتنوع الاقتصاد الوطني ويوفر من خلاله مناصب شغل للشباب ولذلك سعت الحكومة الجزائرية إلى إحداث إصلاح في النشاط الاقتصادي يتماشى مع التحولات الاقتصادية الدولية والاقليمية وذلك من خلال تركيزها على تطوير الاقتصاد الوطني واندماجه مع الاقتصاد العالمي لتحقيق المنفعة العامة .

ولاحظنا أيضا أن السياسة المالية تلعب دورا هاما وفق النشاط الاقتصادي حيث تم عرض أهم الأسس النظرية للسياسة المالية، وأهم مقومات نجاح هذه السياسة وأدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة العجز الموازني، كما تعرفنا على الأهداف الرئيسة للسياسة المالية، وقد أصبحت هذه السياسة إحدى السياسات التي تستعمل في التأثير على النشاط الاقتصادي .

أما الفصل الثاني والذي يعتبر الجانب التطبيقي للبحث، تم تسليط الضوء فيه على مختلف الاصلاحات والتعديلات التي تبنتها السلطات الجزائرية لإصلاح القطاع البنكي، بحيث تم عرض مختلف الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل البنوك في الجزائر، وذلك انطلاقا من قانون النقد والقرض، الذي كان بمثابة التحول الأساسي في تاريخ القطاع البنكي الجزائري، بحيث جاء بتغيرات هدفت لتنظيم النشاط البنكي، وإعادة تنشيط الوساطة المالية

وفي هذا الفصل جرى أيضا دراسة واقع البنوك الجزائرية في ظل هذه الإصلاحات، يهدف إلى توضيح مدى استجابة البنوك الجزائرية لهذه الإصلاحات، فبعدما تم تبيان واقع الهيكل الحالي للمنظومة البنكية الجزائرية، تم تحليل هيكل الودائع وحجم القروض خلال فترة 2006_2017، كما تم أيضا تقييم ربحية وملاءة وسيولة البنوك الجزائرية، وتوصلنا إلى أن عمليات الإصلاح البنكي أدت إلى تحسين أدائها في مجال الربحية وتسيير المخاطر وفي ملاءة رأس مالها لكنها لا تزال غير كافية للتوافق مع المعايير العالمية، وتناولنا أيضا تطور مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في البنوك الجزائرية بعد الإصلاحات المصرفية حيث استنتجنا أنه رغم كل الجهود الإصلاحية لا تزال الوساطة المالية تشهد تأخرا نسبيا في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي، خاصة مع ضعف آليات التمويل الغير مباشرة والسيطرة الشبه كلية للسوق النقدية على سوق التمويل الجزائرية .

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا النتائج التالية لاختبار الفرضيات :

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى :** والتي تنص على أن " السياسة المالية هي أساس الإصلاح الاقتصادي والمالي لأي برنامج تنموي ترغب الدولة في تحقيقه وتنفيذه خلال فترة زمنية محددة"، فمن خلال أدوات السياسة المالية والمتمثلة أساسا في السياسة الضريبية سياسة الإنفاق العام وسياسة العجز الموازي، يمكن للدولة عن طريق تفعيل هذه الأدوات تحقيق الإصلاح الاقتصادي والمالي المنشود، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة للسكان في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :** والتي تنص على أن "ساهمت الإصلاحات المالية في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر"، فبعد جملة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي عرفت الجزائر والتوجه نحو اقتصاد السوق، وإصلاح قانون النقد والقرض منذ سنة 1990

والذي يعتبر أساس انطلاق هذه الإصلاحات، بذلت البنوك الجزائرية مجهودات كبيرة لتطوير وتحسين المنظومة البنكية في الجزائر، من أجل مواكبة هذه الإصلاحات والتي كان لها أثر كبير في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر، وعليه تم اثبات صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

1. بذلت الجزائر جهود كبيرة في سبيل اصلاح بنوكها ومنظومتها المالية، وذلك من خلال اصدارها لمجموعة كبيرة ومتنوعة من القوانين واللوائح أهمها قانون النقد والقرض والذي جاء بتعديلات أهمها فتح المجال أمام الخواص والأجانب بفتح بنوك أو فروع.
2. لا تزال البنوك العمومية رغم قلة عددها مقارنة بإجمالي عدد البنوك في الجزائر تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية، فالبنوك العمومية تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع، كما أن النسبة الكبيرة من القروض الموجهة للقطاع العام تعود للبنوك العمومية، فهي المسؤولة عن تمويل القطاع العام وذلك بالرغم من فتح المجال لإنشاء البنوك الخاصة أو الأجنبية، كما أن جزء كبير من القروض الموجهة للقطاع الخاص تمنح من البنوك العمومية فهذه الأخيرة لها مساهمة كبيرة في تمويل الأسر والمؤسسات الخاصة.
3. البنوك الخاصة تعد مساهمتها ضعيفة جدا في تمويل القطاع العام حيث لم تتجاوز مساهمتها 01% في بعض السنوات، وفي بعض السنوات كانت معدومة وهذا ما يدل على قلة التعاملات بين البنوك الخاصة والعامة، غير أنها تساهم في تمويل القطاع الخاص بنسب معتبرة.
4. حققت البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة مردودية مقبولة ومرضية للأموال الخاصة والأصول.

5. في فترة الدراسة 2006-2017 حققت البنوك نسب مقبولة للسيولة، وانطلاقا من سنة 2011 اتجه مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول انخفاض لهذا المؤشر نتيجة المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية.

6. ارتفاع معدلات التركيز إذ يسيطر على السوق المصرفية عدد صغير من البنوك المقدر ب 7 بنوك مما يعني أن البنوك تعمل بطريقة غير تنافسية مما يؤدي بدوره إلى تكاليف الوساطة المالية.

7. ضعف مؤشرات الكثافة المصرفية مما يعني أن شريحة كبيرة من الزبائن لا يحصلون على خدمات مالية التي تتطلب هذا النوع من التمويل.

8. عدم قدرة البنوك على تغيير الميل نحو الإبداع المصرفي وذلك نتيجة ضعف الثقافة المصرفية والمنافسة الضعيفة في ظل ضعف البنوك الخاصة الأجنبية.

9. أدت عملية الإصلاح المالي واصلاحات البنوك المواكبة لها إلى تحسين أدائها في مجال الربحية وتسيير الخطر وفي ملاءة رأس مالها لكنها لا تزال غير كافية للتوافق مع المعايير العالمية.

اقتراحات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل اليها تم اقتراح مجموعة التوصيات أبرزها كان:

1. الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق البنكية عن طريق خوصصة ولو جزئية للبنوك العمومية؛

2. توجيه القروض نحو الاستثمارات المنتجة وليس التركيز فقط على تمويل قطاع الطاقة وذلك من خلال وضع أسعار فائدة تشجيعية على القروض الموجهة للقطاع الصناعي والفلاحي؛

3. مواصلة الاصلاحات المالية والمصرفية بالتركيز على تحديث أنظمة الدفع وتحديث الإطار التنظيمي لإدارة البنوك العامة مع تعزيز كل الأنشطة المتعلقة بالوساطة المصرفية والعمل على تطويرها؛

4. ينبغي على البنوك أن توجه استراتيجياتها على جمع الموارد الهائلة المتوفرة خارج القنوات المصرفية باستحداث وسائل ادخارية جديدة تلبي متطلبات الزبائن، كتلك التي تقوم على مبادئ الشريعة الاسلامية، وكذا ايجاد آليات تمويل جديدة لتخصيص هذه الموارد على غرار بنوك الاستثمار وانشاء مؤسسات تمويل متخصصة أو مصارف لمشاركة المخاطر؛

5. على البنوك تسيير عملية الاقراض وتوسيعها لتشمل المشاريع الصغيرة والابداعية للشباب وللأسر حتى الفقيرة منها، وذلك بوضع خطط لضمان هذه القروض من خلال متابعتها والتأكد من الاستغلال الحقيقي للقرض الذي منحت له وتأمينها مع المرافقة المستمرة للمستفيدين وتقديم استشارات لهم لضمان نجاح المشاريع؛

6. ضرورة قيام البنوك الخاصة بالتوسع بفتح فروع في مختلف مناطق الجزائر، وعدم التركيز فقط في مناطق الشمال؛

7. التوازن في ادارة السيولة بين نوعية الودائع ومجالات توظيفها، اذ تبين ان اجمالي ودائع البنوك جارية واغلب القروض المقدمة متوسطة وطويلة الاجل ، لذلك هناك ضرورة ملحة للموالملة بين مدة سيولة القرض و تاريخ استحقاق الودائع ، من اجل تفادي عدم القدرة على تسديد ؛

8. اعادة النظر في تسعيرة المعاملات المصرفية بتخفيضها خاصة أسعار الفائدة على التحويلات البنكية ؛

9. على البنوك توجيه اهتمامها بنشر الوعي والثقافة المصرفية لدى عامة الجمهور ، من خلال حملات توعوية، والعمل على تغطية كافة مناطق البلاد، لان كل زيادة في الودائع تقابلها زيادة في القروض.

- آفاق الدراسة :

- أهم النتائج المحققة من وراء الاصلاحات المالية.
- العلاقة بين الاصلاحات المالية والاصلاح الاقتصادي في الجزائر.
- الاصلاحات المالية والاستثمار في الجزائر.
- واقع التشغيل في ظل الاصلاحات المالية .

المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. اكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، العراق، بغداد، 2002.
2. باهر محمد علتم، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة القاهرة 1998.
3. جودة عبد الخالق، الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 7، القاهرة، مصر 1997.
4. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، قصر الصفا للنش، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2002.
5. خالد واصف الموزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
6. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل لدخول والتنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
7. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة (دراسة تحليلية لمقاومات مالية الاقتصاد العام)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
8. عادل خليج العلي وطلال محمد كداوي اقتصاديات مالية عامة، الكتاب الأول، الدار الجامعية لطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
9. عبد الرحمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط2011، الجزائر.
10. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2012.
11. علي خليل وسلمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2000.

12. قديري عبد المجيد، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2005.
13. قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2005.
14. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، النظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
15. محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
16. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.
17. محمود حميدات: مدخل إلى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
18. مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة لنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان 2000.
19. ناصر عبد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي حالة مصر العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سنة 2001 .

المذكرات والأطروحات:

1. بختة سعيدي، أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

2. بن البار أحمد: أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في جزائر خلال الفترة(2014- 1986)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
3. بن يخلف فايزة، تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة مقارنة لبعض الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013.
4. دموم زكرياء، الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي، الجزائر تونس المغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- 2014، 2015.
5. راضية اسمهان خراز، دور سياسة الاصلاح الاقتصادي في الدولي النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة بنك الجزائر، (2011 2010) رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2010 2011.
6. روايح عبد الحق، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.
7. زين و داد: الإصلاحات المالية للجماعات الاقليمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2019-2020.
8. سيساوي مراد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، 2006/2007.
9. صابرين عمرون، السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائرية للفترة (2000-2017) مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة، 2018/2019.

10. عبد المجيد شليق، استخدام أدوات المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 1990-2000، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
11. مصطفى غميمة: أثر الإصلاحات المالية والنقدية على اقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس المغرب)، للفترة (1990-2017) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2020-2021.
12. منية عبد السلام، أثر السياسة المالية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبمكي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017/2018.
13. ناصري راضية..تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية .دراسة حالة الجزائر ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ,و فرع نقود المالية جامعة بن يوسف بن خدة ,الجزائر 2008/2009 .

المجلات والملتقيات:

1. بوعتروس عبد الحق: الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 2، المجلد 1، العدد 1 سبتمبر 2002.
2. بوقمقوم محمد ومعيزي جزيرة، نحو مقاربات جديدة في الإصلاح الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قالمة، العدد 04، ص 2010.
3. جزيرة مميزة، الإصلاحات وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة 1990 إلى 2010، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون العدد 38، جوان 2014، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

4. حاكمي بوحفص الاصلاح و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا (دراسة مقارنة الجزائر المغرب تونس) مجلة الاصلاح و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا العدد السابع جامعة وهران (الجزائر)
5. خليل عبد القادر وبوفاسة سليمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن اطار العولمة، المواصفات والتقييم، ملتقى حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية جامعة بومرداس، من 4 إلى 09 سبتمبر، الجزائر.
6. سميرة قارة علي عطوي: تقييم بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر والدروس المستفادة من تجارب بعض الاقتصادات المتحولة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 35، جوان 2011.
7. محمد جلال: الفرق بين الإصلاح المالي الاقتصادي، مجلة اهتمامات العرب، ديسمبر، 2019، ص 22 قري عبد المجيد، الإصلاح المالي في الجزائريين منطق اقتصاديات الاستدانة ومنطق اقتصاديات الأسواق المالية، مداخلة علمية ضمن فعاليات الملتقى وطني الثاني جامعة محمد ذراية، أفريل، 2007.
8. موياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، تقييم القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 07، العدد 02، 01 جوان 2019.



Département:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

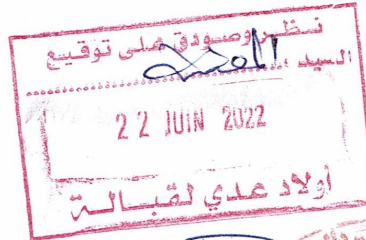
الطالب (ة): رواق حنين المولود(ة) بتاريخ: 1998/12/03 بـ المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 06955000000000000000 الصادرة بتاريخ: 2021/09/13 عن بلدية
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: حالية وبلدية خلال السنة الجامعية: 2021-2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر المصداقية المالية على أداء الممول
التجارية

أصريح بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/22

التوقيع و البصمة

Roua



Département:



മിഷൻ - കെരളാ സർക്കാർ
 മിഷൻ - കെരളാ സർക്കാർ

قسم:

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

الطالب (ة): حنان حولة المولود (ة) بتاريخ: 13/02/1997 بـ السيدة عيسى
 الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200384036 الصادرة بتاريخ: 24/04/2016 عن: د. محمد
 المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص: المالية والتحويلات خلال السنة الجامعية: 2021/2022
 والمعد المذكورة الماستر التي تحمل عنوان: أثر الإصلاحات المالية على أداء التحويلات
البحرانية

أُصرّح بشرفي أنّي إلّتمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 23/06/2022

التوقيع والبصمة

*يحدد كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكورة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكورة

المخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتعديلات الاقتصادية والمالية التي تبنتها السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة البنكية، والتعرف على أثرها في أداء هذه البنوك التجارية حيث تطرقنا من خلال هذه الدراسة لأهم الإصلاحات التي قامت بها البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية انطلاقا من قانون النقد والقرض 1990، بالإضافة إلى السياسة المالية المتبعة بالتزامن مع هذه الإصلاحات، وتم أيضا دراسة واقع البنوك في ظل هذه الإصلاحات البنكية بهدف توضيح مدى استجابة البنوك الجزائرية لتلك الإصلاحات، وتم التوصل إلى أن عملية الإصلاح المالي وإصلاحات البنوك المواكبة لها أدت إلى تحسين أدائها في مجال الربحية وتسيير الخطر وفي ملاءة رأس مالها، لكنها لا تزال غير كافية للتوافق مع المعايير العالمية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي؛ السياسة المالية؛ الإصلاحات المالية؛ قانون النقد والقرض ؛ الإصلاحات المصرفية.

Abstract:

This study aimed to shed light on the various economic and financial reforms and amendments adopted by the Algerian authorities to reform the banking system, and to identify their impact on the performance of these commercial banks. 1990, in addition to the financial policy followed in conjunction with these reforms, and the reality of banks in light of these banking reforms was also studied, with the aim of clarifying the extent to which Algerian banks responded to those reforms. The risk and solvency of its capital, but it is still insufficient to comply with international standards.

Keywords: economic reform ؛ fiscal policy ؛ financial reforms ؛ monetary and loan law ؛ banking reforms.